

الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري (دراسة ميدانية بمحافظة الفيوم)

نشوى حسين رياض*

nhr11@fayoum.edu.eg

ملخص

تمثلت مشكلة البحث في محاولة التعرف على الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري، نظراً لتزايد نسب الطلاق في المجتمع الريفي خلال السنوات الماضية، حيث استهدف البحث رصد دور المبادرة في توعية هؤلاء الشباب وبتثقيفهم في الأبعاد الدينية والثقافية والاجتماعية لتكوين حياة أسرية مستقرة من خلال تقديم الاستشارات الزوجية وتنمية مهاراتهم في الحياة الأسرية، كما حاول البحث رصد دور الدولة في دعم مبادرة مودة، مع الكشف عن المعوقات التي تواجه المُدرِّبين والمُتدرِّبين في تنفيذ المبادرة على الوجه المطلوب، وأخيراً محاولة الكشف عن الخطة المستقبلية لهذه المبادرة، وقد اعتمد البحث على عدة طرق منها المسح الاجتماعي بالعينة وفيه تم تطبيق الاستبيان على هؤلاء الشباب المُقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً، وكان قوام العينة (٥٩٦) طالب وطالبة بكليات جامعة الفيوم النظرية والعملية والمقيمين بقرى المحافظة، واعتمد البحث أيضاً على طريقة المقابلة المتعمقة المفتوحة وقد تم تطبيق هذه الطريقة على المُدرِّبين القائمين على هذه البرامج التدريبية وكان قوامهم (١٠) مفردة من أساتذة جامعة الفيوم.

ولقد أسفر البحث عن عدة نتائج كان أهمها أن مبادرة مودة ساهمت بشكل ملحوظ على زيادة وعي الشباب وبتثقيفهم في كل ما يتعلق بأسس الحياة الزوجية الدينية والثقافية والاجتماعية، حتى استطاع هؤلاء الشباب في اكتساب العديد من المهارات والمعارف التي تؤهلهم في بناء حياة أسرية ناجحة، وأوضح البحث دور الدولة الواضح في تنفيذ مبادرة مودة نظراً لتعاون كافة مؤسساتها في تنفيذها على الوجه المطلوب، وقد واجهت المبادرة عدة معوقات كان أهمها انشغال الطلاب بالجدول الدراسية مع كثافة المقررات الدراسية مما أعاق هؤلاء الشباب في حضور هذه البرامج التدريبية بصورة كاملة، وأسفر البحث عن عدة خطط مستقبلية لهذه المبادرة كان أهمها توسيع نطاقها داخل المجتمعات الريفية، مع زيادة الدعم المادي لها، وتفعيل المنصات الإلكترونية للمبادرة وزيادة حملاتها التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية:-

المبادرات الرئاسية- مبادرة مودة - الأمن الأسري - الشباب المُقبل على الزواج -المتزوجين حديثاً.

* مدرس علم الاجتماع بقسم الاجتماع- كلية الآداب -ج امعة الفيوم

المقدمة:-

ظهرت هذه المبادرات في أوائل القرن العشرين وكان هدفها تعزيز التغيير الإيجابي داخل الأسرة والفرد والمجتمع من خلال تأثيرها المباشر على المعارف والسلوكيات لهؤلاء الشباب، وقد تعددت مجالاتها ما بين التعليم، والصحة، والإسكان، والتنمية، واستهدفت جميع فئات المجتمع المختلفة مثل الشباب، والمرأة، والأطفال، حيث تتماشى هذه المبادرات مع توجهات الدولة، وقد لعبت الحكومة المصرية دورًا رئيسيًا في دعمها، خاصة تلك الموجهة للشباب من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار، شهدت مصر في عهد الرئيس السيسي إطلاق العديد من المبادرات التنموية، والتي منها ضمنها مبادرة "مودة" التي تهدف إلى توعية الشباب وتعزيز تماسك واستقرار الأسرة المصرية، لأن الأسرة هي اللبنة الأساسية وحجر الزاوية لبناء أي مجتمع، فالأسرة ليست علاقة بين زوجين، وإنما هي البداية الاجتماعية الحقيقية للتنشئة الاجتماعية والتي ينتقل من خلالها تراث من الثقافات والعادات والتقاليد (هلال، ٢٠٢٣: ٤٠٥).

وقد شهدت مصر مؤخرًا إطلاق العديد من المبادرات التي تضع المواطن في صدارة أولوياتها، مثل "١٠٠ مليون صحة" للكشف المبكر عن الأمراض، ومبادرة "حياة كريمة" لتحسين جودة الحياة في الريف من خلال تطوير البنية التحتية ودعم القطاعات الاقتصادية، ومبادرة "مودة" التي تهدف إلى توعية الشباب المُقبل على الزواج بأسس الحياة الزوجية من أجل تعزيز استقرار وتماسك الأسرة المصرية (عبد الرحيم، ٢٠٢٣ : ٥٤٦-٥٥٠)، لأن تعزيز الاستقرار والتماسك الأسري يعتبران أساس تكوين الأسرة ونواة المجتمع لأن الزواج ضرورة حياتية، وقد أولى الإسلام لعقد الزواج أهمية كبيرة، فوصفه الله بـ"الميثاق الغليظ"، وحث النبي ﷺ الشباب على الزواج، مؤكدًا دوره في حفظ المجتمع وتعزيز القيم الأسرية (الصدريقي & السالوس، ٢٠١٣: ٩٣).

لذا فلزواج أهمية كبيرة داخل المجتمع حيث يُسهم في استقرار المجتمع من خلال استمرار النسل، وحماية القيم الأخلاقية، وتعزيز الأمن العاطفي والاقتصادي، ومع ذلك، أدت التغيرات الاقتصادية والانفتاح الثقافي إلى ظهور العديد من التحديات التي

تواجه الأسرة المصرية مثل "ارتفاع معدلات الطلاق وتكاليف الزواج وضعف الروابط الأسرية"، ونظرًا لهذه التحديات التي تواجه الأسرة المصرية في الوقت الحاضر والتي انتشرت انتشارًا واسعًا، وخاصة في ظل انتشار العولمة والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي ازدادت حدة هذه التحديات بشكل كبير حتى أضافت مشكلات جديدة إلى جملة المشكلات التي تواجه الأسرة المصرية منذ أمد بعيد، والتي كادت أن تعصف بها وتهدد بقائها واستقرارها (خفاجي: ٢٠٢٤: ٢٣٣).

ووفقًا لذلك ظهرت دعوات لإطلاق برامج تأهيلية للمقبلين على الزواج، ومنها المشروع القومي "مودة"، الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي لتأهيل الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لبناء أسر مستقرة، من خلال عقد العديد من البرامج التدريبية التي تُركز على فهم أسس الحياة الزوجية السليمة مثل التواصل الجيد، وأسس حل المشكلات، وفهم المسؤوليات الزوجية (الهاجري وآخرون، ٢٠٢٤: ١٧).

لذا يُعد مشروع "مودة" مبادرة قومية متكاملة تهدف إلى تأهيل الشباب المقبلين على الزواج وتزويدهم بالمهارات اللازمة لبناء أسر مستقرة، من خلال بناء المعرفة والوعي حول مفهوم الزواج، وحقوق وواجبات كل طرف، واكسابهم مهارات التواصل الفعال ومهارات حل المشكلات وإتخاذ القرارات، وإدارة الموارد المالية وتربية الأبناء بشكل إيجابي، مما يُعزز بنائهم القيمي والاجتماعي في المجتمع المصري، ويأتي كل ذلك في إطار الجهود المستمرة لوزارة التضامن الاجتماعي لتعزيز التماسك الأسري والحفاظ على كيان الأسرة المصرية (خفاجي، ٢٠٢٤: ٢٣٥).

لذلك انطلق المشروع القومي "مودة" داخل الجامعات عام ٢٠١٩، بدايةً من خمس جامعات، ثم توسّع تدريجيًا ليشمل جميع الجامعات المصرية، وقد نجح المشروع في تنفيذ ٣٥٠ تدريبًا، استفاد منها نحو ٢٩٠ ألف طالب وطالبة، مما يعكس دوره الفاعل في تأهيل الشباب للحياة الأسرية المستقرة، وانطلق في نسختها الثانية داخل قرى المبادرة الرئاسية حياة كريمة حيث تم تنفيذ ٤٠٧ فعالية تنوعت ما بين الندوات والتدريبات المتخصصة وحملات التوعية المباشرة لتوعية الشباب والفتيات برسائل

المشروع المختلفة، لذا يُعد مشروع "مودة" نموذجًا عمليًا يُبرز دور التدخلات المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري عبر التنقيف، وتعزيز القيم الاجتماعية والدينية، وتقديم الاستشارات الأسرية لحل النزاعات للمُقبلين على الزواج، وهذا يعكس دور هذه المبادرات في اكتساب هؤلاء الشباب للمهارات اللازمة للحياة الزوجية، مما ينتج عنه تقليل نسب الطلاق، ويُعزز بيئة أسرية مستقرة قائمة على الحوار والتفاهم" (الموقع الرسمي لمبادرة مودة، ٢٠١٨)، وهذا ما يحاول البحث الحالي رصد من خلال الكشف الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري "دراسة ميدانية على قرى محافظة الفيوم

أولاً: مشكلة البحث :-

تُعتبر الأسرة النظام الإنساني الأول وهي من أهم الجماعات الإنسانية وأكثرها تأثيرًا في حياة الأفراد والجماعات حيث أنها الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها التجمعات الاجتماعية، ويُسند للأسرة دور رئيس في بناء المجتمع وتعزيز وحدته وتماسكه، فضلًا عن تنظيم سلوك أفرادها بما يتماشى مع الأدوار الاجتماعية المختلفة وفقًا لنمط الحضارة السائد، لذا يُعد الأمن الأسري أحد الركائز الأساسية لاستقرار المجتمع، فالأمن النفسي والاجتماعي للأفراد داخل الأسرة يُشكل حجر الزاوية لحياة اجتماعية سليمة، لاسيما في ظل التحديات التي تُواجه العديد من الأسر، ومن أبرز هذه التحديات زيادة معدلات الطلاق (عقر، ٢٠٢٣: ٧٣٢).

علاوة على ذلك؛ فالأمن المجتمعي يبدأ من الأمن الأسري، حيث تُعد الأسرة مركز المجتمع ولبنته الأساسية، بل هي تُمثل المجتمع في صورته المصغرة، لأنها تتحمل مسؤولية واضحة في تنظيم المجتمع وتوجيه أدواره، ومن الطبيعي أن تُكون الأسر متماسكة، ويُقصد بالتمسك ذلك الترابط الوثيق الذي ينتج من خلاله أفراد أسوياء على المستويات المختلفة. وغالبًا لا يتحقق ذلك إلا من خلال أسرة متماسكة، إذ إن فقدان هذا الترابط يؤدي إلى تصدع وخلل وظيفي، سواء نتيجة للخلافات الأسرية، أو تخلي أحد الوالدين عن أدواره الأساسية،

مما يؤدي إلى زيادة نسب الطلاق في المجتمع (نور الدين & إبراهيم، ٢٠٢٤: ٣)، حيث يتوقف الزواج السليم على أسس الاختيار التي يُسندها الشرع ويُقرها المجتمع ويُقبلها الأفراد، لذلك فإن زيادة حالات الطلاق في المجتمع تأتي من افتقار شبابه إلى التفاهم والزواج غير المتكافئ مع عدم التوفيق في الاختيار، لذا فالتأهيل الزواجي يُعتبر مقومًا من مقومات زيادة الوعي الأسري والذي يؤدي بدوره إلى استمرار ونجاح الحياة الزوجية، وقد شهدت السنوات الماضية إرتفاع كبير في نسب الطلاق، وأن معظم حالاته تتم خلال أول ثلاث سنوات من الزواج، وهذا يؤكد على نقص المعرفة اللازمة بأسس تكوين الأسرة لدى حديثي الزواج أو المتزوجين حديثاً (عقر، ٢٠٢٣: ٢٣٣).

لذلك فالاهتمام بالشباب وتنقيفهم يُعد رأس مال الأمة وعدتها وحاضرها ومستقبلها، لأنهم هم ثروة الأمة الحقيقية التي تفوق ثرواتها ومواردها كلها، ومن هنا أدركت الأمة كيف تُحافظ على أغلى ثرواتها وكيف تتميها وكيف تُواجهها وتستفيد منها وتُغيرها، وخاصة في مرحلة ما قبل الزواج أو في أولى سنواته (مراد وآخرون، ٢٠٢٤: ٩٧)، فالشباب في مرحلة ما قبل الزواج بحاجة إلى زيادة معرفة كيفية اختيار شريك الحياة، وطبيعة العلاقة الزوجية، وأسس الحوار الفعال والتواصل الجيد، ومعرفة أسس حل الخلافات دون تدخلات خارجية؛ ومن هنا جاءت تكليفات السيد الرئيس لوزارة التضامن الاجتماعي خلال مؤتمر الشباب الذي عُقد في يوليو ٢٠١٨ بشأن إعداد مشروع قومي لتأهيل هؤلاء الشباب المُقبلين على الزواج وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء أسرة متماسكة تُساعدهم في تدعيم البناء القيمي والاجتماعي للمجتمع المصري (عقر، ٢٠٢٣: ٢٥)، **ومن هنا جاءت فكرة البحث** في محاولة رصد الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري داخل الريف المصري من خلال حضور هؤلاء

الشباب الريفيين للعديد من البرامج التدريبية المنعقدة داخل الجامعة، من أجل السيطرة على زيادة معدلات الطلاق داخل المجتمع الريفي.

واستناداً إلى ما سبق فلقد تعددت البحوث والدراسات التي تناولت مبادرة مودة ودورها في تحقيق التماسك الأسري لدى الكثير من الشباب ومن هذه الدراسات :-

أجرى (Almalki,S.A (٢٠٢٥)) دراسته على التنقيف الزواجي ودوره في الأسرة والذي أوضح أن هناك رغبة لدى النساء الريفيات في الحصول على برامج التنقيف الزواجي، ولكن لعبت العوامل الثقافية والاجتماعية عائقاً أمام مشاركتهن، وهذا يستلزم تكييف البرامج مع البيئة المحلية.

بينما أوضحت دراسات سلامة & الشمراي (٢٠٢٤)، ودراسة خفاجي (٢٠٢٤) إلي أن هناك تأثير ملحوظ للبرامج الإرشادية المقدمة للمقبلين على الزواج في تحقيق الاستقرار الأسري من خلال رفع مستوى وعيهم الأسري، وتنمية مهارات التواصل الفعال لديهم، كما عززت المبادرة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لديهم، والحوار الأسري وكيفية حل المشكلات الأسرية.

بينما أظهرت دراسة أحمد خليفة (٢٠٢٤)، ودراسة نور الدين & إبراهيم (٢٠٢٤) أن تدريب "مودة" ساعد المشاركين في فهم أهمية الاحترام المتبادل وثقافة الحوار في الحياة الزوجية، مع كيفية وضع خطط أسرية واضحة لمواجهة الخلافات الزوجية، بينما أوضح العيسوي (٢٠٢٣) على أهمية رفع الوعي القانوني بين المقبلين على الزواج، بالإضافة إلى زيادة عدد الدورات التدريبية وتوسيع دائرتها لتشمل الأزواج المستقرين، وقد أشارت إلى ارتفاع إقبال الطلاب على هذه البرامج، مما يتطلب تعزيزها وتطويرها في المستقبل.

وأضاف عقر (٢٠٢٣) أن هناك عدة معوقات تُحد من فاعلية هذه البرامج ومن أهم المعوقات نقص خبرة القائمين على تنفيذ هذه البرامج، بالإضافة إلى أن هذه البرامج الإرشادية المقدمة للمقبلين على الزواج تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار الأسري من

خلال تدريبهم على اكتساب المهارات الزوجية اللازمة في تحقيق توافق زوجي أفضل من خلال اكتساب أسس الحياة الزوجية.

وأشارت دراسة أحمد & الكردي (٢٠٢٢) إلى أن المبادرة لعبت دورًا في تبني الشباب الجامعيين لقيم جديدة مثل التفاهم والتواصل، والحوار حتى أصبح هؤلاء الشباب أكثر وعيًا بمسؤولياتهم المستقبلية.

كما بينت دراسة محمد (٢٠٢٢) أن غالبية الطلاب يتمتعون بوعي مرتفع بأهمية المبادرات التنموية وأبرزوا دورها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، بالإضافة إلى وجود مجموعة تحديات تحد من مشاركتهم أهمها ضعف الوعي، وقلة الموارد المادية والبشرية، بالإضافة إلى محدودية الدعم المؤسسي.

كما أوضحت دراسة الحبشي (٢٠٢٠) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية لهذه البرامج المقدمة من المبادرة، وأن كل هذه الجوانب ساعدت على التهيئة للزواج وكيفية بناء أسرة ناجحة، بينما أشار النوري (٢٠١٩) إلى وجود وعي مبدئي للشباب بأهمية الحياة الزوجية وخاصة عند الذكور وأصحاب المؤهلات العليا فهم أكثر إيجابية نحو اختيار شريك الحياة ومعرفة أسس الحياة الزوجية.

وفي النهاية بين (٢٠١٥) Tavakolizadeh Jahanshir إلى أن البرامج التدريبية ساعدت في الحد من الخلافات الزوجية، من خلال اكتساب المهارات التواصلية مثل التفاهم، والدعم العاطفي، والقدرة على التفاوض وزيادة مستوى الرضا الزوجي لديهم.

ومن هنا يُحاول البحث الحالي رصد الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري، وذلك من خلال تصحيح تصورات هؤلاء الشباب وموروثاتهم الثقافية، بالإضافة إلى مساعدتهم في التعرف على نقاط الضعف لديهم، والتي قد تتفاقم خلال مسار الحياة الأسرية، مع تشجيعهم على مناقشة احتياجاتهم في إطار

مجموعة من المعارف والمهارات في جوانب الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة لرصد المعوقات التي واجهتم في حضور هذه البرامج والمعوقات التي تواجه المُدرِّبين في تنفيذ برامج المبادرة، مع إبراز دور الدولة في تفعيل هذه المبادرة وانطلاق مثلها، وأخيراً محاولة الوصول لعدة مقترحات لتفعيل دورها مع الكشف عن الخطة المستقبلية لمبادرة مودة، ومع هنا، تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس وهو ما فاعلية مبادرة مودة على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري؟، وما مدى تأثيرها على تغيير سلوكيات الشباب المُقبل على الزواج أو حديثي الزواج على زيادة وعيهم مع تعزيز ثقافة الزواج الناجح؟، وإلى أي مدى تُساهم مبادرة "مودة" في تعزيز الاستقرار الأسري؟ وما مدى فاعلية برامجها في الحد من نسب الطلاق؟ كذلك، ما مدى فاعلية المبادرة في توفير الدعم الاجتماعي للأزواج؟.

ثانياً: أهمية البحث:-

(أ) الأهمية العلمية:-

- يُحاول البحث إثراء علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الأسري بصفة خاصة، فالبحث يُحاول فهم آليات التواصل الجيد بين الزوجين الجدد، ومحاولة اكتساب الشباب المُقبل على الزواج لمعرفة الأسس الصحيحة في بناء أسرة متماسكة، كما تُبرز مبادرة "مودة" دور القيم الدينية والثقافية والاجتماعية في بناء العلاقات الأسرية الناجحة .

- توضح فاعلية البرامج والدورات التثقيفية التي تُشكل أساساً نظرياً في تمكين الأفراد من التعامل مع الضغوط اليومية التي قد تؤثر على أمن الأسرة واستقرارها .

- يهدف البحث في إظهار مقدار التطور والفائدة التي يُمكن أن يكتسبها الشباب من خلال مشاركتهم للبرامج التدريبية لتلك المبادرات وإكسابهم لمجموعة من المهارات والقدرات التي تؤهلهم في بناء أسرة متماسكة في ضوء عدة نظريات منها: البنائية الوظيفية والتنمية المستدامة ورأس المال الاجتماعي .

- يُساهم البحث في دراسة العلاقة بين المبادرات المجتمعية (مودة)، والتغيرات التي تحدث في البيئة الأسرية، لذا تبدو أهميتها بإعتبارها مبادرة رئاسية مهمة، لذا فقد حظيت بمشاركة العديد من الجهات والوزارات المعنية بهدف توعية الشباب وإمدادهم بالمعلومات الكافية التي تُسهم في بناء كيانات أسرية سوية قادرة على مواجهة المشكلات للحفاظ على النسق المجتمعي وتضامنا مع رؤية مصر لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢. الأهمية العملية :

- يُساهم البحث في محاولة تقليل معدلات الطلاق من خلال تقديم استشارات زوجية والتدريب على مهارات التواصل الجيد بين الأزواج لتحقيق الأمن الأسري.

- يُحاول البحث إبراز دور هذه المبادرة في تقليل النزاعات بين الزوجين وتحقيق حياة أسرية أكثر توافقًا واستقرارًا من خلال تنمية وعي الشباب المُقبل على الزواج في مواجهة الخلافات الزوجية.

- يُفيد البحث في توفير خلفية معلوماتية للمعنيين بقضايا الأسرة والشباب عند وضع البرامج المرتبطة بالمبادرات الأسرية للحد من تفاقم ظاهرة الطلاق المبكر وتضامنا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

- يُركز البحث على الفئة التي ينهض عليها المجتمع وهي فئة الشباب، حيث تقع هذه الفئة في قمة الهرم السكاني، لذا يجب الاهتمام بها وتزويدهم بالمعارف والمعلومات التي تُساعدهم في تكوين أسر متماسكة وسوية مما يُسهم في بناء المجتمع ونهوضه.

- يُحاول البحث الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه المُتدربين والمُدرِّبين لهذه المبادرة لتذليل هذه الصعوبات، مع محاولة وضع خطة مستقبلية فعالة في التنفيذ حتى نصل إلى النتائج المرجوه من هذه المبادرة.

ثالثاً: أهداف البحث وتساؤلاته :- انطلق البحث من هدف رئيس وهو التعرف على الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق

الأمن الأسري في الريف المصري، ويتفرع منه عدة أهداف فرعية هي:-
الهدف الأول: التعرف على الأبعاد الدينية لمبادرة مودة ودورها في دعم القيم الدينية وآثرها على تحقيق الاستقرار الأسري، ولتحقيق هذا الهدف تُحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:-

- ١- إلى أي مدى تُساهم مبادرة مودة في تعزيز القيم الدينية داخل الأسرة المصرية؟
 - ٢- ما أوجه تعزيز المبادرة لثقافة التسامح بين الزوجين؟
 - ٣- ما القيم الدينية التي تُعززها المبادرة للحفاظ على كيان الأسرة وبناء أسرة ناهجة؟
- الهدف الثاني: البحث عن الأبعاد الثقافية لمبادرة مودة ودورها في تشكيل وعي الشباب نحو الأسرة والزواج، ولتحقيق هذا الهدف تُحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:-

- ١- كيف تُساهم الثقافة الأسرية في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة؟.
 - ٢- ما دور مبادرة مودة في نشر الوعي للشباب المُقبل على الزواج؟.
 - ٣- إلى أي مدى ساهمت المبادرة في تصحيح العادات الثقافية للشباب؟ .
 - ٤- ما العوامل الثقافية المؤثرة على نجاح العلاقات الزوجية وفقاً لمبادرة مودة؟.
 - ٥- ما تأثير الثقافة المجتمعية على استقرار الأسرة وفقاً لمبادرة مودة؟.
- الهدف الثالث: الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة وتأثيرها في بناء العلاقات الزوجية السليمة، ولتحقيق هذا الهدف تُحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:-

- ١- إلى أي مدى يُساهم التعليم في تحسين العلاقات الأسرية وفقاً لمبادرة مودة؟.
- ٢- ما دور المرأة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة؟.
- ٣- إلى أي مدى يُساهم التماسك الاجتماعي في تحقيق الأمن الأسري وفقاً للمبادرة؟.
- ٤- ما تأثير الأوضاع الاقتصادية على تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة؟.
- ٥- إلى أي مدى يؤثر مبدأ المساواة بين الزوجين على تحقيق الأمن الأسري؟.

الهدف الرابع: التعرف على دور الدولة ومؤسساتها في دعم مبادرة "مودة" وانعكاس ذلك على تحقيق الأمن الأسري، ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:-

- ١- ما دور الدولة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة؟.
 - ٢- ما الجوانب القانونية التي تُدعمها الدولة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً للمبادرة؟.
 - ٣- ما أوجه دعم الدولة للمقبلين على الزواج وفقاً للمبادرة؟.
- الهدف الخامس: رصد المعوقات التي تواجه المُتدربين والمُنَفَّذين في تطبيق أنشطة المبادرة، ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:-**
- ١- ما التحديات التي تواجه ترسيخ البعد الديني للشباب المُقبل على الزواج؟.
 - ٢- ما التحديات التي تواجه ترسيخ البعد الاجتماعي للشباب المُقبل على الزواج؟.
 - ٣- ما المعوقات التي تواجه المُتدربين والمُدربين في تنفيذ المبادرة؟
 - ٤- ما مقترحات العينة لتحسين دور الدولة في تنفيذ المبادرة؟

الهدف السادس: البحث عن الخطط المستقبلية لمبادرة مودة، ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:-

- ١- كيف يُمكن للمبادرة استدامة برامجها في المستقبل؟
- ٢- ما المميزات التي يجب أن تتوفر في تطبيق مبادرة مودة في المستقبل؟
- ٣- ما طرق تعزيز تفاعل الشباب مع مبادرة مودة في المستقبل؟
- ٤- كيف يُمكن تفعيل دور المجتمع في دعم الاستقرار الأسري وفقاً لمبادرة مودة؟
- ٥- ما الخطة المستقبلية للمُدربين في تفعيل المبادرة في المستقبل؟

خامساً: مفاهيم البحث:-

١- مفهوم المبادرات:- أصبحت المبادرات ذات أهمية متزايدة في القرن الحادي والعشرين، حيث نُطرح كبديل لنموذج دولة الرفاه التقليدي، فالمبادرات جمع مبادرة، ويقال بادر إلى الشيء أسرع، وبادر الشيء عاجله، وبادر فلاناً الشيء إليه سبقه، فالمبادرة تدل على المسارعة والعجلة بمعناها المحمود (محمد، ٢٠٢٠: ٤٩٣).

لذلك تُعرف المبادرات في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها تُعني قيام الفرد بالوصول إلى نزعة استقلاليه وقيامه ببدء عمل أو مجموعه من الأعمال وخاصة داخل المجال الاجتماعي، وقد تأتي المبادرة من قيامه بالإلحاح إلى الحد الذي يُركز الإنسان فيه على كل طاقاته من أجل تحقيق غايه معينة (الجوهري، ٢٠١٠: ٢٠٠).

فالمبادرات هي المهام أو الأنشطة أو المشاريع محددة الوقت، والتي تقوم علي إنجاز الأهداف وإظهار الأعمال والتقدم في المجالات المختلفة، وتعتبر المبادرة خطة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال الأنشطة الفعالة وتقوم بتحويل الأفكار والآراء إلى واقع حقيقي ملموس (عبد الرحيم، ٢٠٢٣: ٥٥٣)، أي أنها هي تدخل أو نشاط أو برنامج إما للقضاء على الفقر أو لضمان أنماط حياة مستدامة للجميع أو لتعزيز النظام البيئي بشكل مستقر وفقاً لأهداف التنمية المستدامة (جميبي، ٢٠٢٤: ٨٩)، كما أنها مبادرات تقوم بها الدول أو المؤسسات أو الأفراد، وتشمل في برنامج أعمالها أنشطة متنوعة في مجالات مختلفة، وإن تلك المبادرات أكثر الوسائل تأثيراً في التغيير المجتمعي (William, 2014: 635-733).

لذلك فهي مجموعة الأنشطة البسيطة القائمة على ما يمتلك الشباب من إمكانيات ومهارات وتوظيفها لخدمة الناس من حولهم تطوعياً للمساهمة في تنمية الشباب، وتهدف لتنمية المجتمع، وتعتمد على عدة مبادئ للتنمية المجتمعية (عمر، ٢٠٢٤: ٣٤)، من خلال اعتمادها على عدة أنشطة تهدف إلى تنمية مهارات الفرد ومساعدته على الاستبصار بسلوكه والوعي بمشكلاته وتدريبه على حلها وعلى إتخاذ القرار (عبد العزيز، ٢٠٢٤: ١٣١).

مبادرة مودة :- تعرف المبادرة بأنها برنامج أو نشاط أو ممارسة أو سياسة يقودها تنظيم أو مجموعة من الأفراد لفائدة المجتمع، فهي خطة إستراتيجية يتم إدراكها من خلال الإحساس بالواجب والاهتمام الحقيقي بنفع المجتمع والرغبة في تحقيق النفع والصالح العام وتُساهم في تطوير المجتمع أو بعض فئاته في أي مجال من مجالات الحياة وتعالج قضية أو مشكلة أو تُلبي حاجة تهم المجتمع (حسن، ٢٠١٩: ٩٨).

لذا فهي إستراتيجية قومية أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي بتوجيه من القيادة السياسية كإجراء وقائي للحد من انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع من خلال زيادة وعي الشباب المُقبل على الزواج والمتزوجين حديثاً بالمعارف والمعلومات المتعلقة من أجل المحافظة على كيان الأسرة المصرية (أحمد & الكردي، ٢٠٢٢: ٣٥٥)، وهناك من عرفها بأنها مشروع يهدف للحفاظ على كيان الأسرة المصرية من خلال تنميه وعي الشباب اجتماعياً ودينيّاً وصحياً وتدعيمه بالمعارف والخبرات اللازمة لتكوين الأسرة وتطوير آليات الدعم والإرشاد الأسري وفض المنازعات بما يُساهم في خفض معدلات الطلاق و تحقيق تماسك الأسرة المصرية (عبد الجواد، ٢٠٢٤: 55).

المفهوم الإجرائي لمبادرة مودة:- هي مجموعة الأنشطة التي تُنفذ بالجامعات المصرية بهدف زيادة وعي الشباب الجامعي القروي المُقبل على الزواج والمتزوجين حديثاً بأسس الحياة الزوجية، وتنمية مهاراتهم الحياتية من أجل الحفاظ على كيان الأسرة الريفية والحد من تفاقم نسب الطلاق المنتشرة مؤخراً داخل القرية، من خلال أمدادهم بالمعارف والمعلومات والمهارات الحياتية اللازمة لبناء أسرة متماسكة في الجوانب الدينية والثقافية والاجتماعية لتنمية وعيهم وتأهيلهم على تكوين أسر ريفية مستقرة وتماسكة، وقادرة على مواجهة المشكلات الزوجية.

٢- الأمن الأسري:- يُعرف الأمن في معجم اللغة على أنه مرادفه للأمان والطمأنينة والحماية بالتالي فهي نقيض الخوف ومساوية للابتعاد عن المخاطر (محمد، ٢٠٠٧: ١٥)، لذا فهو عبارة عن مجموعة من الاحاسيس والمشاعر تتكون لدى الأفراد بأن مصالحهم مصونة ومحمية (الكيلاوي، ٢٠١٢: ٤) .

تعرف الأسرة بأنها الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تُقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع (بدوي، ١٩٨٢: ١٥٢)، كما عرفها رشوان الأسرة بأنها "معيشة رجل وأمرأة أو أكثر على أساس العلاقات الجنسية التي يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من واجبات كترعاية الأطفال المنجبين

وتربيتهم ثم امتيازات كل من الزوجين اتجاه أقاربهم واتجاه المجتمع ككل (رشوان، ٢٠١٢: ٤٧).

وفي النهاية فالأمن الأسري بأنه حالة من الطمأنينة والاستقرار يشعر بها أفراد الأسرة، وتضمن لهم الحماية من أي اعتداء مادي أو معنوي قد يُهدد تماسكهم واستقرارهم؛ ويتحقق هذا الأمن على مستويين: (داخليًا، من خلال العلاقات الأسرية السليمة التي تُعزز الانسجام بين أفراد الأسرة، وخارجيًا، عبر البيئة المجتمعية التي تُدعم استقرار الأسرة وتحميها من المخاطر والتحديات) (الرفاعي، ٢٠٢٠: ٦٤)، لذلك فالأمن الأسري هو الشعور بالبيئة الاجتماعية على أنها بيئة صديقة وشعور الفرد بأن الآخرين يحترمونه ويتقبلونه داخل الأسرة (عبد الغني، ٢٠٢٤: ٧).

لذا يُعد الأمن الأسري والاستقرار عنصران مهمان بالنسبة للزوجة لضمان العيش في حياة اجتماعية جيدة بينها وبين جميع أفراد الأسرة مع قدرتها على تكوين العلاقات الاجتماعية التي تكون بمثابة قوة للزوجة وتوسيع دائرة المعارف التي تُساعد على الاستقرار الاجتماعي، حيث يُعد ضرورة من ضرورات بناء المجتمع والأسرة، لأن الأمن الأسري لا يقل أهمية عن الأمن الاجتماعي والاقتصادي وغيره من أشكال الأمن وكلها ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض، ولا يتحقق أحدهما بمعزل عن الآخر (الرفاعي & الشوحة، ٢٠٢٤: ٦٤)، فالأمن الأسري هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية والمعنوية أي يشمل أمن الأسرة في جميع الجوانب الحياتية والمعيشية والصحية والثقافية، وأن تُمارس حقوقها في أمن وأمان وهذه الجوانب تُشكل منظومة متكاملة لأمن الأسرة، فأمن الأسرة عملية ديناميكية مستمرة (الحسني، ٢٠١٦: ١٧١).

المفهوم الإجرائي للأمن الأسري:- هو الحالة التي تتمتع فيها الأسرة بالاستقرار والتماسك الاجتماعي، نتيجة توافر بيئة خالية من الخلافات الزوجية، ويسودها التفاهم والاحترام المتبادل بين أفرادها، من خلال اكتسابهم لمجموعة من القيم الإيجابية التي يحصلون عليها من حضورهم للبرامج التدريبية لمبادرة مودة والتي تعمل على تحقيق الأمن الأسري دينيًا وثقافيًا واجتماعيًا، مما يُسهم في تنشئة أفراد أسوياء قادرين على

التفاعل الإيجابي مع المجتمع ومع الأسرة التي ينتمون إليها، وأنهم قادرين أيضاً على مواجهة المشكلات بأسس مدروسة.

سادساً: التوجه النظري للبحث:-

اعتمدت الباحثة على عدة توجهات نظرية وهي كالتالي:-

1- نظرية البنائية الوظيفية: تُعرف النظرية البنائية الوظيفية بأنها رؤية سوسيولوجية تهدف إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية، والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى، حيث ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي، وعلى رأسهم تالكوت بارسونز، إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً مترابطاً داخلياً، حيث يؤدي كل جزء أو مكون وظيفة محددة. وبالتالي، فإن أي خلل أو تغير في وظيفة أحد المكونات يؤدي إلى تغير في باقي أجزاء النسق، لذا تركز هذه النظرية على الوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات المكونة للنسق الاجتماعي، لذا فهي رؤية سوسيولوجية تهدف إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية، والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى (محمد، ٢٠١٨: ٨).

ولقد انطلقت أفكارها الأساسية من أجل محاولة الوصول إلى أعلى درجات التضامن والتماسك الاجتماعي، والحد من المشكلات التي تُهدد استقرار المجتمع (الزهراني، ٢٠٢٢: ١٤٨)، لذلك تُعد هذه النظرية من أبرز الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث تدرس الأسرة كنسق اجتماعي يتكون من عدة وحدات مترابطة، بحيث إذا حدث تغير في أي وحدة من وحداتها سببها بالضرورة تغير في باقي وحداتها الأخرى (الضبع، ٢٠٠٨: ١٠٨).

*** الأطر النظرية لنظرية البنائية الوظيفية:-

-تتنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسقاً كلياً يتكون من مجموعة وحدات، حيث تُعتبر الأسرة إحدى أهم الوحدات الأساسية المكونة للمجتمع، لأنها تؤدي عدة وظائف حيوية مثل التنشئة الاجتماعية: نقل القيم والمعايير إلى أبنائها مع تقديم الدعم العاطفي والنفسي لهم، مما يساهم في بناء مجتمع مستقر، وهذا ما تسعى إليه مبادرة مودة في تنمية وعي الشباب بكل ما يتعلق بكيفية بناء أسر سليمة خالية من التوترات

والخلافات الزوجية من خلال معرفتهم بالحقوق والواجبات التي يحتاجها الطرفان داخل الأسرة، مع تقديم كافة سبل الدعم للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً.

- أن الأسرة نسق من أنساق المجتمع، حيث لا تتمكن الأسرة بأداء أدوارها ووظائفها دون التعامل مع الأنساق الأخرى، لأنها تعتمد على باقي الأنساق في تأديه أدوارها كالنسق التربوي والديني، وغيرها من الأنساق الأخرى، وهي ما تحاول المبادرة أن تقوم به وتعمل على محاولة تفعيل دور كافة مؤسسات الدولة لدعم الأسرة واستقرارها.

- ترى الوظيفية أن المجتمع دائم التغير، وإن هذا التغير يحدث بشكل تدريجي وليس بصورة مفاجئة، حيث يمس هذا التغير كافة أنساق المجتمع التي من بينها الأسرة، مما يستوجب على الأسرة الإلمام بهذه التغيرات حتى لا تتأثر بها ويؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق داخل المجتمع نظراً لعدم توافر بيئة أسرية خالية من الخلافات، وهذا ما تُحاول مبادرة مودة أن تحققه داخل المجتمع حيث تسعى دائماً لزيادة وعي ومهارات الشباب المُقبل على الزواج والمتزوجين حديثاً في كيفية إدارة الخلافات والمشاكل التي يُواجهونها من خلال أمدادهم بطرق مختلفة لحل هذه الخلافات، مع حثهم المستمر على الاستقرار والقدرة على الاستمرار في بناء أسرة سليمة خالية من الخلافات، مع تعزيز آليات الضبط الاجتماعي وهذا ما تم ملاحظته في تعاون كافة مؤسسات الدولة في تنفيذ مبادرة مودة في إطار تكاليف الرئيس من أجل بناء أسرة متماسكة، للحد من تفاقم نسب الطلاق داخل المجتمع.

- تنظر البنائية الوظيفية إلى مبادرة "مودة" باعتبارها آلية داعمة للأسرة، والتي تُساهم في كيفية تحقيق الوظائف المذكورة من خلال تقديم برامج توعوية وتدريبية تُعزز استقرار الأسرة ويقلل من خلافاتها من خلال نشر ثقافة الاحترام المتبادل والتفاهم مع فتح لغة الحوار بين الزوجين، مما يجعلها تقوم بوظائفها المنوطه بها ويُعزز تماسكها ويقلل من تفككها، وقد طرح روبرت ميرتون، في إطار النظرية البنائية الوظيفية، مفهوم الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، والذي يُمكن تطبيقه على مبادرة "مودة"، فالوظائف الظاهرة للمبادرة: تمثلت في الأهداف المعلنة للمبادرة، مثل خفض معدلات الطلاق، توعية المُقبلين على الزواج، مع تعزيز مهارات حل النزاعات الأسرية، والوظائف

الكامنة: تتمثل في التأثير غير المباشر للمبادرة، مثل تحسين جودة العلاقات الأسرية، مع تعزيز الشعور بالأمان الاجتماعي داخل الأسرة، مع تخفيف الضغوط الاقتصادية. - يتكيف المجتمع ومؤسساته مع التغيرات المستحدثة من أجل الحفاظ على استقراره، ومن ضمن هذه التغيرات التغيرات المستحدثة على الأسرة المصرية، لذا تُحاول المبادرة تقديم برامج تدريبية واستشارية لدعم الشباب وأسره في تجاوز هذه التغيرات والأزمات، مع وضع آلية لكيفية الموازنة بين الاتجاهات التقليدية ومتطلبات العصر الحديث، لذلك تعتبر مبادرة "مودة" نموذجًا عمليًا يعكس مبادئ النظرية البنائية الوظيفية، حيث تسهم في تحقيق الاستقرار الأسري من خلال تعزيز التكامل الاجتماعي، مع وضع خطة مرسومة توضح كيفية أداء أفراد الأسرة لوظائفهم المباشرة وغير المباشرة، مع كيفية مواجهة المشكلات والتكيف مع التغيرات لضمان استمرار التوازن في استدامة العلاقات الزوجية المستقرة في المجتمع.

٢- نظرية رأس المال الاجتماعي:-

ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل مبكر في كتابات توكفيل عن الديمقراطية في أمريكا خلال القرن التاسع عشر، حيث ربط بين المشاركة المجتمعية وترسيخ القيم الديمقراطية، ثم تطوّر المفهوم في عام ١٩١٦ على يد هانتان، الذي ربطه بالممارسات الاجتماعية داخل الجماعات (عبد الحميد، ٢٠١٠ : ١٨)، لذا يرتبط مفهوم رأس المال الاجتماعي بقضايا مهمة تتعلق بالسلوك البشري والدوافع الاجتماعية، حيث ركز على الموارد، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة التي يمتلكها الأفراد، ومن هنا برز مفهوم رأس المال الاجتماعي في أشكاله وسياقاته المختلفة خلال العقدين الماضيين، باعتباره أحد أكثر المفاهيم بروزًا في العلوم الاجتماعية (Juilia,2002,470)

وترتكز نظرية رأس المال الاجتماعي على عدة متغيرات هامة كان أبرزها: العلاقات والشبكات الاجتماعية، حيث تعتمد هذه المجتمعات على التفاعل الاجتماعي والاعتماد المتبادل، والثقة المتبادلة، والتي تُعزز تماسك النسيج الاجتماعي ودعم البناء الاجتماعي، مما يجعل رأس المال الاجتماعي ثروة قائمة في المجتمع، لأن القيم

الاجتماعية تعكس التوقعات في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، كما تُعزز الثقة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، وتتلخص مصادر نظرية رأس المال الاجتماعي في نوعين رئيسيين (صفوت، ٢٠٢١: ٩٩١):
أولاً: علاقات وشبكات اجتماعية: يقوم الأفراد بتكوينها اختياريًا لتحقيق أهداف معينة.
ثانيًا: منظومة قيمية: تشمل قيم الثقة، الشفافية، احترام الآخر، الرغبة في التعاون، والعقلانية، إلى جانب العديد من قيم الحداثة التي تدعم التفاعل الاجتماعي الإيجابي .
***** الأطر النظرية لنظرية رأس المال الاجتماعي:-**

- توفر مبادرة "مودة" بيئة تفاعلية تُسهل على الشباب تعلم استراتيجيات التواصل الفعال والحوار الجيد بشكل مباشر أو غير مباشر داخل شبكات العلاقات الاجتماعية، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار الأسري ويُقلل من تفاقم نسب الطلاق، وفي مبادرة "مودة"، يتم تعزيز التفاعل بين الأفراد من خلال بناء شبكات اجتماعية بين الأزواج وأسره، حيث تتيح هذه الشبكات للأفراد التبادل المشترك للموارد، مثل الدعم العاطفي والإرشاد الأسري، مع تعزيز القيم الأسرية وتقوية العلاقات مع بناء روابط اجتماعية قوية، والتي تُساهم في تعزيز الاستقرار الأسري وبناء أسرة متماسكة.

-كلما احتل الفرد مكانة مرتفعة في البناء الاجتماعي القائم، زادت فرصه في استغلال الموارد المتاحة في هذا البناء، حيث تهدف مبادرة "مودة" إلى تعزيز العلاقات الأسرية والحد من تفاقم ظاهرة الطلاق داخل المجتمعات الريفية، حيث يتم الاستفادة من برامج المبادرة للأفراد الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية قوية داخل القرية وهم الشباب الجامعي الذين يجدون فرص أكبر للوصول إلى برامج المبادرة دون باقي فئات المجتمع الريفي.

-كلما كانت الروابط بين الأفراد قوية، زادت قدرتهم على استخدام الموارد المتاحة في أفعالهم وتفاعلاتهم، مما يؤدي إلى تمتيتهم وتطوير مواردهم التي يمتلكونها، فالروابط الاجتماعية القوية بين أفراد الأسرة تُعد عاملاً رئيسياً في استثمار الموارد المتاحة مما يُعزز الأمن الأسري، ومن خلال برامج مبادرة مودة، يُشجّع الأزواج على تعزيز الروابط الأسرية القوية عبر التواصل الجيد وتقديم الدعم العاطفي، فكلما كانت الروابط بين

الأزواج قوية تمكنوا من بناء أسر سوية واستغلوا الموارد المتاحة التي تُسهم في تعزيز استقرارهم الأسري.

٣- التنمية المستدامة:-

يهدف مصطلح التنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ومن خلال رسم خارطة الطريق للتنمية البيئية والاقتصادية، من أجل تحسين الظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، دون الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية بما يفوق قدرة الكوكب على التحمل، لذا فالتنمية المستدامة ليست عبئاً، وإنما فرصة اقتصادية لإنشاء الأسواق وتوفير فرص العمل، مع منح فرص اجتماعية لدمج الفئات المهمشة في المجتمع (زكريا وآخرون، ٢٠٢٣ : ٢-١)، فهي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على الخدمات وجودة الموارد الطبيعية بمرور الوقت، ويرى علماء الاجتماع والباحثون في مجال علوم الإنسان أن التنمية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الأفراد والمجتمعات بطريقة تضمن تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة في المجتمع (أحمد، ٢٠٢٣ : ٤٠٣).

ووفقاً لذلك فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، كما إنها عملية اقتصادية واجتماعية مستمرة، لا تضر بنوعية الموارد الطبيعية التي تُستخدم في الأنشطة البشرية والتي تعتمد عليها التنمية (العبيد، ٢٠٠٨ : ٦)، وهناك من يرى التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثته الأجيال (عبد الغني، ٢٠٢٠ : ٤٠٧-٤٠٨).

*** الأطر النظرية لنظرية التنمية المستدامة:-

-تقوم التنمية المستدامة على مبدأ العدالة بين أفراد الأسرة، بحيث إن لكل فرد حقوقاً وعليه واجبات بشرط إلزام كلاً منهم للقيام بالوظائف المنوطه بها، بالإضافة إلى تعزيز مهارات التواصل الفعال بين الأزواج بهدف تقليل

النزاعات الأسرية، مما ينعكس ذلك إيجابياً على استقرار الأسر وتنمية المجتمع.

- تهتم التنمية المستدامة بالموارد البشرية والبيئية، ووفقاً لمبادرة مودة التي تعمل على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها في تنمية موارد الأسرة من خلال اكتساب أفرادها لمجموعة من السلوكيات مثل الإدخار وإعادة التدوير واستغلال الموارد، مع الإلمام بالقضايا التي تُسهم في تحسين نوعية حياة الأسرة، حيث تسعى النظرية إلى زيادة وعي أفراد الأسرة بأهمية ممتلكاته، لذا تُقدم المبادرة برامج توعوية وتدريبية تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة، وتعزيز فرص التعليم والصحة للجميع، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وعدالة، والاستدامة لا تقتصر فقط على الاقتصاد والبيئة، بل تمتد أيضاً إلى العلاقات الأسرية، كما تهتم المبادرة ببناء وعي مستدام حول أهمية العلاقات الأسرية السليمة وتعزيز القيم التي تضمن استمرارية الأسرة، مثل: الاحترام المتبادل، والحوار البناء، والمشاركة العادلة في إتخاذ القرارات.

- تشمل التنمية المستدامة جميع فئات المجتمع، وليس فقط الفئات الميسورة، كما أنها تُحاول تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حقوق الأزواج، مع تعزيز فرص التعليم والصحة للجميع، وتدعو إلى ممارسات عادلة في توزيع الموارد، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً التي من ضمنها المرأة وهذا ما تحاول المبادرة تقديمه لأفراد الأسرة .

- تؤكد النظرية على أن التنوع في الموارد والابتكار التكنولوجي عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنوع والابتكار عنصران أساسيان لضمان استدامة العلاقات الأسرية وتماسكها، من خلال تشجيع الأزواج الجُدد على البحث عن حلول المبتكرة للمشكلات الأسرية التي يعانون منها، مع تعزيز طرق التفكير المرن في التعامل مع المشكلات الأسرية.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:-

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية وذلك انطلاقاً من المنهج العلمي، حيث تمثلت هذه الإجراءات في التالي:

١- أسلوب البحث:- لتحقيق تساؤلات البحث اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يسمح بوصف وتحليل وتفسير البيانات التي جمعتها الباحثة حول موضوع الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري، بالإضافة إلى أنه يُمكن من خلاله دراسة الظاهرة محل البحث الراهن بشكل دقيق من خلال معرفة أبعادها، وتحليل أثرها على تحقيق الأمن الأسري، مع الكشف عن المعوقات التي تواجه المُدرِّبين والمُنفَّذين للمبادرة مع ابراز دور الدولة في تحقيق الأمن الأسري من خلال مبادرة مودة وصولاً لمعرفة الخطة المستقبلية للمبادرة لتفعيل دورها على الوجه المطلوب لكي تُحقق النتائج المرجوة في تخفيض نسب الطلاق التي يعاني منها المجتمع المصري وخاصة المجتمع الريفي.

٢- طريقة البحث :-

• طريقة المسح الاجتماعي بالعينة :- تُعد هذه الطريقة من أبرز الطرق الكمية التي تُستخدم في البحوث الاجتماعية، حيث تعتمد على جمع معلومات دقيقة ومنظمة من أفراد العينة الممثلة لمجتمع البحث، بغرض فهم واقع اجتماعي معين أو تفسير ظاهرة محددة تحدث في الوقت الحاضر، وقد تم تطبيقه على عينة من طلاب جامعة الفيوم المقيمين داخل قرى المحافظة والمستفيدين من برامج مودة المنعقدة بالجامعة سواء كانوا مُقبلين على الزواج أو متزوجين حديثاً، بهدف الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لمبادرة "مودة" ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري في الريف المصري.

• طريقة المقابلة المتعمقة (المفتوحة):- وهي من الطرق الكيفية في جمع البيانات والمعلومات، وقد لجأت الباحثة إلى هذه الطريقة من أجل تطبيقها على المُدرِّبين والمنفَّذين لدورات مبادرة مودة داخل الجامعة بهدف رصد تقيميهم لفكرة المبادرة، وهل هناك تغير ملحوظ في زيادة وعي المستفيدين بعد حضورهم لهذه الدورات، مع رصد

المعوقات التي تواجههم في تنفيذ المبادرة، والوقوف على مقترحاتهم لتعزيز أثرها على تحقيق الأمن الأسري في المجتمع المصري.

٣-مجتمع البحث: تمثل مجتمع البحث في عينة من طلاب جامعة الفيوم المقيمين داخل قرى محافظة الفيوم والذين يتلقون دورات مبادرة مودة داخل الجامعة، وقد راعت الباحثة في التطبيق الطلبة بكلياتهم النظرية والعلمية، بالإضافة للمُدرِّبين القائمين على المبادرة من أساتذة جامعة الفيوم.

٤-عينة البحث:-

• نوع عينة البحث :- تمثلت عينة البحث للمستفيدين من مبادرة مودة في عينة كرة الثلج حيث بلغ حجم عينة البحث (٥٩٦) مبحوثاً، جميع المبحوثين طلاب بجامعة الفيوم حيث تم استهداف الطلبة الحاضرين للبرامج التدريبية لمبادرة مودة داخل الجامعة، أما نوع عينة البحث للمُدرِّبين والمنفذين لمبادرة مودة في عينة عمدية كان قوامها (١٠) مفردة من المُدرِّبين لمبادرة مودة من أساتذة جامعة الفيوم والمُنفذين لبرامج المبادرة داخل الجامعة.

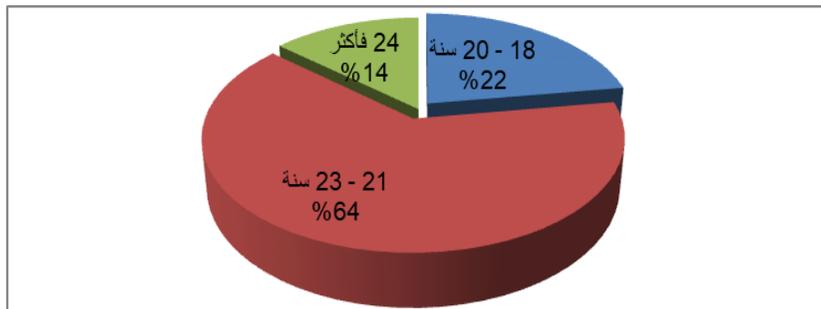
• خصائص عينة البحث:-

أ-خصائص عينة البحث من طلاب جامعة الفيوم المقيمين داخل قرى محافظة

الفيوم :-

شكل (١)

يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للعمر

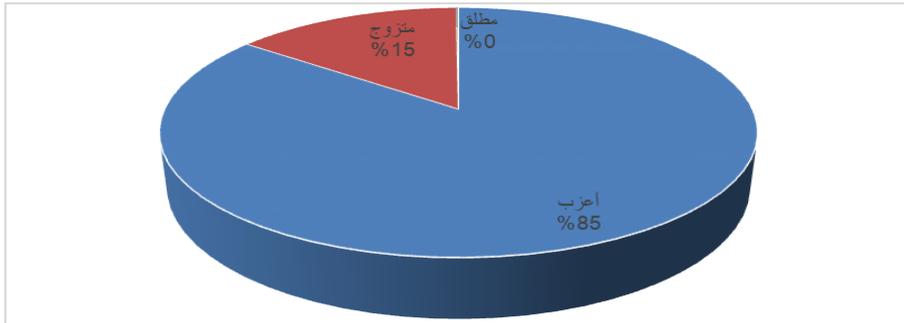


يتضح من الشكل السابق هيمنة الفئة العمرية (٢١:٢٣) سنة على ما يقرب من ثلثي عينة البحث، حيث بلغت نسبة هذه الفئة ٦٣.٨%، يليها في

المرتبة الثانية الفئة العمرية (٢٠:١٨) سنة بنسبة ٢٢.٦%، وأخيراً تأتي الفئة العمرية ٢٤ سنة فأكثر بنسبة ١٣.٦%. ويتفق هذا التوزيع العمري مع طبيعة اختيار العينة والتي يغلب عليها طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة وطلاب الدراسات العليا وهي الفئات الأولى بحضور البرنامج التدريبي لمودة، حيث أنه موجه أساساً للمتزوجين والمقبلين على الزواج، حيث بلغ عدد الطلاب المستجيبين بالفرقة الرابعة ٢٧٤ طالب ونسبتهم ٤٠.١% من عينة البحث، يليهم ١٥١ طالب بالفرقة الثالثة ونسبتهم ٢٢.١%، ثم الخريجين وطلاب الدراسات العليا وعددهم ١١٦ طالب بنسبة ١٧%. وتبلغ نسبة طلاب وخريجي الكليات النظرية ٦٠.٩% من العينة في حين تبلغ نسبة طلاب وخريجي الكليات العملية ٣٩.١%.

شكل (٢)

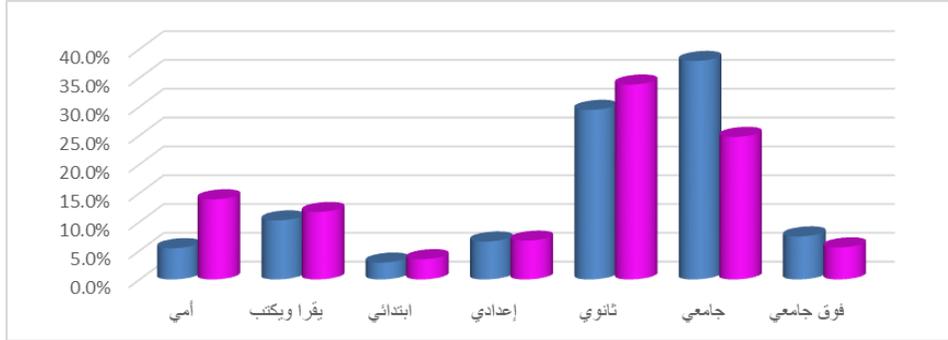
يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية



يوضح الشكل السابق أن الغالبية العظمى من عينة البحث لم يتزوجوا بعد، حيث بلغت نسبة العُزب ٨٥.٢%، ثم يليها في المرتبة الثانية المتزوجون بنسبة ١٤.٦%، ثم يليها في المرتبة الثالثة مطلقة واحدة بنسبة ٠.٢%، ويأتي إرتفاع نسبة العزب في عينة البحث لكون هذه الفئة هي الأكثر اهتماماً بحضور مثل هذه الدورات والاستفادة من محتواها حتى تُساعدهم على كيفية اختيار شريك الحياة ومعرفة طريقة التعامل بعد الزواج .

شكل (٣)

يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للحالة التعليمية للوالدين

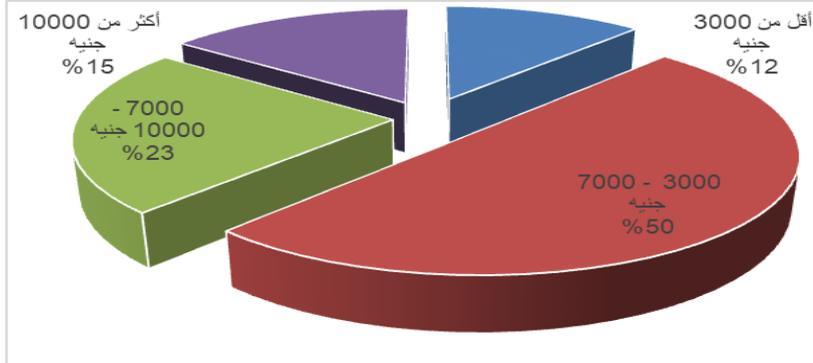


* يمثل اللون الأزرق الآباء واللون القرمزي الأمهات

يتضح من الشكل السابق أن ما يزيد عن ثلث العينة (٣٧.٩%) آباؤهم حاصلين على تعليم جامعي، بالإضافة إلى ٢٩.٤% منهم آباؤهم حاصلين على مؤهل متوسط، وهو ما يشير إلى أن أغلبية المبحوثين ينحدرون من أسر ذات مستوى اجتماعي ومعيشي متوسط وفوق متوسط، مما يؤكد على أن نسبة الطلاب الحاصل آباؤهم على مؤهلات فوق جامعية حيث تبلغ هذه النسبة ٧.٥% وهي نسبة مرتفعة للغاية، وتشير هذه النسب إلى اهتمام هذه الأسر وذويها بالثقافة الزوجية وبناء قرارات الزواج على أسس علمية ومعرفية واضحة لمعرفة أسس الحياة الزوجية وأبعادها الثقافية والاجتماعية والدينية، وهذا يعكس مدى حرصهم على ألا يقوم هذا الميثاق الغليظ على أسس ضعيفة ومعرفة سطحية، بينما تنخفض نسب الطلاب المنحدرين من آباء ذوي مستويات تعليمية أقل من متوسطة، حيث تبلغ نسبة من آباؤهم يقرأون ويكتبون ١٠.٢%، وحاصلون على الإعدادية ٦.٦%، وأميون ٥.٤%، وحاصلون على ابتدائية ٢.٩%. ولا تختلف هذه النسب كثيراً للأمهات، غير أن نسب الأمهات تزيد عن نسب الآباء في المستويات التعليمية المتوسطة والأقل من ذلك، بينما تنخفض عن نسب الآباء في المستويين الجامعي وفوق الجامعي وهو أمر بدهي، فمن السائد أن تكون الفروق التعليمية في الأسرة لصالح الآباء عن الأمهات.

شكل (٤)

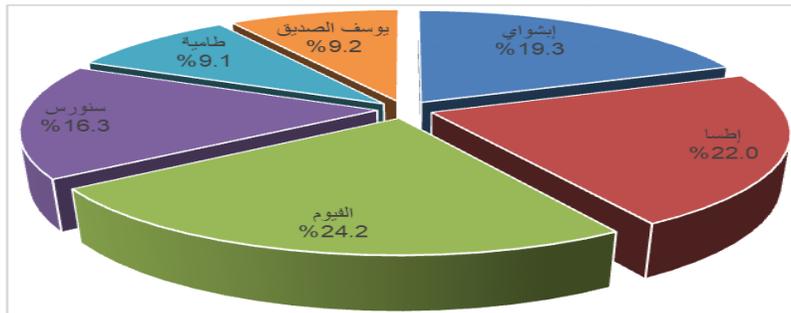
يوضح توزيع عينة البحث وفقاً لمتوسط الدخل الشهري



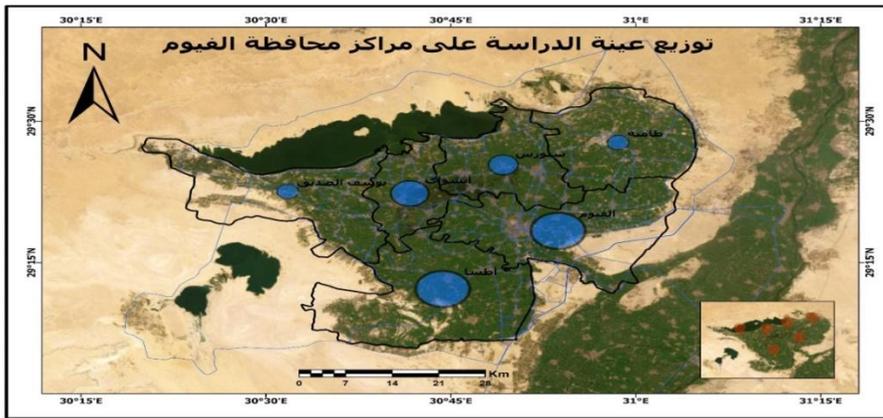
يؤكد الشكل السابق على انحدار هؤلاء الطلاب من أسر متوسطة اجتماعياً ومعيشياً، حيث ترتفع نسبة متوسطي الدخل بالعينة، إذ يتجاوز من تتراوح دخولهم بين ٣ آلاف جنيه وسبعة آلاف جنيه شهرياً نصف العينة (٥٠.١%)، كما تقترب نسبة من تتراوح دخولهم بين ٧ آلاف و ١٠ آلاف من ربع العينة (٢٣.١%)، بالإضافة إلى ١٤.٨% من عينة البحث يزيد متوسط دخل الأسرة الشهري عن ١٠ آلاف جنيه، في حين أن ١٢% من عينة البحث ينحدرون من أسر يقل متوسط دخلها الشهري عن ٣ آلاف جنيهًا. وقد استهدف البحث ريف محافظة الفيوم كمجتمعاً لها، ولذلك جاءت العينة من قرى مراكز محافظة الفيوم المختلفة، ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي لعينة البحث على مستوى قرى مراكز المحافظة.

شكل (٥)

يوضح توزيع عينة البحث وفقاً لمحل الإقامة

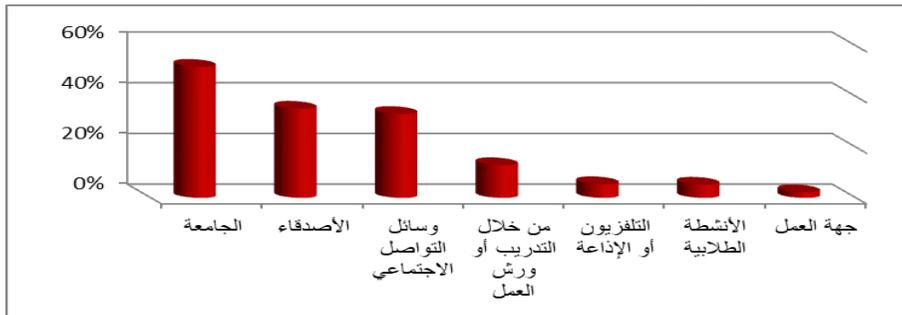


تتوزع عينة البحث على جميع مراكز المحافظة بنسب متفاوتة، ويأتي مركز الفيوم على رأس مراكز المحافظة من حيث نسبته بالعينة والتي تبلغ ٢٤.٢%، يليه مركز إسطا بنسبة ٢٢%، يليهما مركز إيشواي بنسبة ١٩.٣%، وهذه المراكز الثلاثة هي أكبر ثلاثة مراكز بالمحافظة من حيث عدد السكان، وتبلغ نسبة المستجيبين من مركز سنورس ١٦.٢%، ثم المستجيبين من مركز طامية بنسبة ٩.٢% والمستجيبين من مركز يوسف الصديق بنسبة ٩.١%، والشكل التالي يوضح توزيع عينة البحث على مراكز محافظة الفيوم .



شكل (٦)

يوضح آراء عينة البحث حول مصادر معرفتهم للمبادرة



يتضح من الشكل السابق أن مصدر المعرفة الرئيسي لعينة البحث يتمثل في الجامعة نفسها، حيث تبلغ نسبة من عرف المبادرة من خلال الجامعة أكثر

من نصف المستجيبين (٥١.٧%)، بالإضافة إلى (١٢.٩%) عرفوا عن المبادرة من خلال التدريب وورش العمل، و(٥.٢%) من العينة قد تعرفوا على المبادرة من خلال الأنشطة الطلابية بالجامعة أيضاً، كذلك شكل الأصدقاء مصدرًا للمعرفة عن المبادرة لأكثر من ثلث المستجيبين (٣٥.٢%)، وتشير هذه النتائج إلى أن ٥٩٦ مستجيب يمثلون ٨٧.٣% قد سمعوا عن مبادرة مودة ولديهم معلومات عنها، وهي نسبة كبيرة ومرضية للغاية وتبين مدى وصول فكرة المبادرة إلى عينة البحث، كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في معرفة الثلث أيضاً (٣٣.١%) من المستجيبين بالمبادرة، واحتلت وسائل الإعلام التقليدية ترتيباً متأخراً يعكس دورها الضعيف في تشكيل وعي الطلاب في هذه الفئات العمرية، إذ لم تصل أخبار هذه المبادرة عن طريق الإذاعة والتلفزيون سوى إثنين وثلثين طالباً يشكلون ٥.٤% من العينة، وتشير هذه النسبة المتدنية إلى ضرورة تقييم فاعلية الحملات الدعائية لهذه المبادرة عبر وسائل الإعلام التقليدية، وأخيراً فقد عرف ١٣ مستجيب عن هذه المبادرة من خلال جهات عملهم.

وقد اشترك بالتدريب بالمبادرة ٤٥٦ طالبا وطالبة يمثلون ثلثي عينة البحث (٦٦.٨%) حضر منهم ١٩٨ طالب وطالبة (٢٩%) تدريبات كاملة، بالإضافة إلى ٢٥٨ طالب وطالبة (٣٧.٨%) قد حضروا جزءاً من هذه التدريبات، في حين أن هناك ١٤٠ طالب وطالبة يمثلون (٢٠.٥%) من العينة يعرفون بالمبادرة ولكنهم لم يشتركوا بأي تدريب لها.

شكل (٧)

يوضح التوزيع النسبي للمعرفة بالمبادرة والاشتراك به



يتضح من الشكل السابق أن أهم أوجه الاستفادة من فاعليات وتدريبات مودة وقد استفاد كثير من الطلاب من هذه المبادرة، ويوضح الشكل السابق أوجه هذه الاستفادة بناءً على آراء من قد حضروا هذه الفاعليات. وقد تمثلت في اكتساب مهارات واضحة في حل الخلافات والتواصل الأسري، حيث بلغت نسبة من اكتسبوا هذه المهارات ٧٠.٤% ممن حضروا الفاعليات، بالإضافة إلى ٥٨.٦% منهم قد أصبحوا أكثر وعيًا بدورهم داخل الأسرة وفهم العلاقات الزوجية، كما تعلم ٤٣% منهم مفاهيم جديدة حول الحقوق والواجبات بين الزوجين، كذلك استفاد ٣٦.٦% منهم من بعض المحاور، في حين أن الاستفادة قد اقتصرت على الجانب المعرفي دون الجانب السلوكي لنحو ١٠.٧% من المشتركين، ولم يلاحظ ٨.٨% من المشتركين أي تغيير في وعيهم أو سلوكهم بعد البرنامج، كما لم يجد ٥.٧% منهم مستوى التدريب مناسبًا لاحتياجاتهم الواقعي.

ب- خصائص عينة البحث من المُدرِّبين والمُنْفِذين لمبادرة مودة:-

-وفقًا للنوع:- انحسرت عينة البحث من المُدرِّبين لعقد الدورات التدريبية لمبادرة مودة من أساتذة جامعة الفيوم، وتمثل عددهم في (٦ مفردة) من الذكور، يليها الإناث وتمثل عددهم في (٤ مفردة).

-وفقًا للمستوى التعليمي:- أن جميع عينة البحث تتعدد درجاتهم العلمية ما بين أساتذة وكان عددهم (٤ مفردة)، يليها الأساتذة المساعدين وكان عددهم (٤ مفردة)، يليها المُدرِّسين وكان عددهم (٢ مفردة).

-وفقًا للسن:- أن غالبية عينة البحث من المُدرِّبين في الفئة العمرية من (٣٠-٤٠ عامًا) وقد تمثلوا في (٥ مفردة)، ثم يليها الفئة العمرية من (٤٠-٥٠ عامًا) تمثلوا في (٣ مفردة)، ثم يليها الفئة العمرية من (٢٠-٣٠ عامًا) وكان عددهم (٢ مفردة).

-وفقًا للوظيفة:- انحسرت مهنة عينة البحث في أنهم من الأساتذة والأساتذة المُساعدين والمُدرِّسين بجامعة الفيوم والقائمين على الدورات التدريبية

بالجامعة، وقد اهتم البحث بالمُستفيدين من هذه الدورات من أبناء الجامعة المقيمين بقرى مراكز محافظة الفيوم .

(5) أدوات البحث: - اعتمد البحث على عدة أدوات هي:

***الاستبيان:** حيث طُبّق هذا الاستبيان على المستفيدين والمُتدربين من أبناء جامعة الفيوم والمقيمين في قرى مراكز محافظة الفيوم، وقد حاولت الباحثة تطبيق هذا الاستبيان من خلال التطبيق الفعلي لهؤلاء الطلاب، ولكن لم تستطع الباحثة الوصول إلى العدد المطلوب من عينة البحث نظراً لأنشغالهم طوال اليوم الدراسي مع ضغط جدول محاضراتهم، لذا لجأت الباحثة إلى تطبيق الاستبيان الإلكتروني بدلاً من الاستبيان الورقي، وقد استطاعت الباحثة من خلال هذا الاستبيان الوصول إلى العينة الممثلة لموضوع البحث، وقد اشتمل الاستبيان على خمس محاور أساسية يحتوى كل محور على عدد من الأسئلة المتعلقة بأهداف البحث وتمثلت هذه المحاور في (الأبعاد الدينية- الاجتماعية-الثقافية-دور الدولة-المعوقات-الخطة المستقبلية).

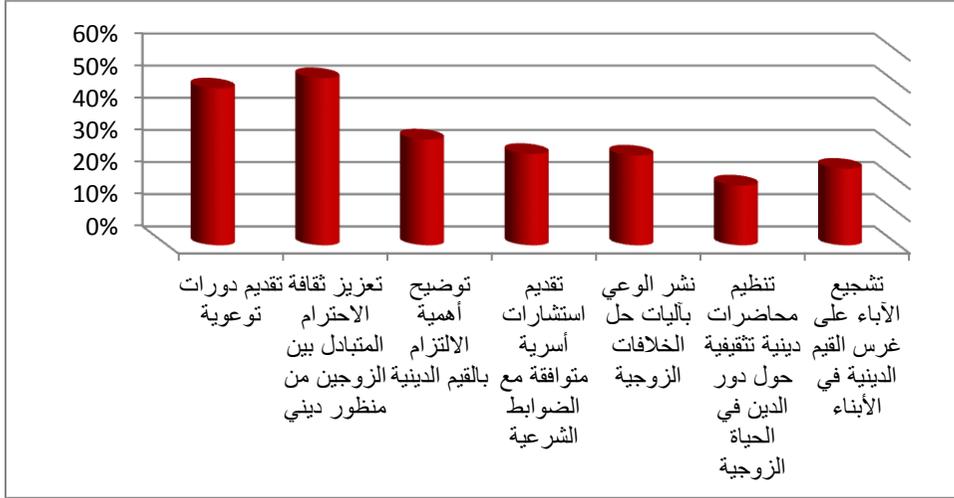
***دليل المقابلة المتعمقة:** -بالإضافة إلى الاستبيان فقد اعتمدت الباحثة على دليل المقابلة المتعمقة، حيث طبقته الباحثة على المُنفذين والمُدرّبين لدورات وبرامج مباداة مودة داخل جامعة الفيوم، حتى تتمكن الباحثة من معرفة آراء المُدرّبين لفكرة المبادرة، وهل هناك زيادة في وعي هؤلاء الشباب بعد حضور هذه الدورات، مع الكشف عن المعوقات التي تُواجههم في تطبيق المباداة، والتعرف على مقترحاتهم التي يستطيعوا من خلالها تحقيق أقصى استفادة من هذه الدورات، وخطتهم المستقبلية للمباداة.

سابعاً:- النتائج العامة للبحث وتوصياته:-

المحور الأول: الأبعاد الدينية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري:

شكل (٨)

يوضح آراء العينة حول مدى مساهمة المبادرة في تعزيز القيم الدينية داخل الأسرة



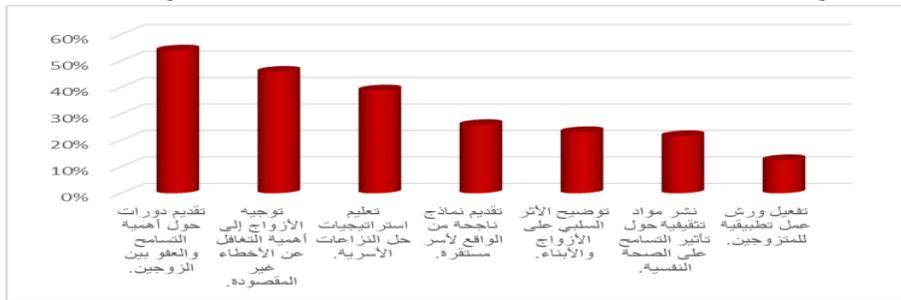
يتضح من الشكل السابق أن مساهمة مبادرة مودة في تعزيز القيم الدينية داخل الأسرة تمثل في تعزيز ثقافة الاحترام المتبادل بين الزوجين من منظور ديني حيث بلغ نسبته ٥٢%، يليها في المرتبة الثانية تقديم دورات توعوية بنسبة ٤٨.٨%، كما يرى ٣٢.٩% أن المبادرة قد ساهمت في توضيح أهمية الإلتزام بالقيم الدينية في الحياة الأسرية، بالإضافة إلى ٢٨.٤% يرون أن المبادرة تُقدم استشارات أسرية متوافقة مع الضوابط الشرعية، كذلك يرى ٢٧.٩% من عينة البحث أن المبادرة قد ساهمت في نشر الوعي بآليات حل الخلافات الزوجية، ووفقاً لآراء ٢٣.٨% ممن لديهم معرفة بالمبادرة فإن المبادرة تُساهم في تشجيع الآباء على غرس القيم الدينية في الأبناء، وأخيراً يرى ١٨.٦% أن المبادرة قد ساهمت في تنظيم محاضرات دينية تثقيفية حول دور الدين في الحياة الزوجية.

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة " أحمد & الكردي"، والتي أكدت على أن مبادرة "مودة" تُدعم ترسيخ القيم الدينية في الأسرة من خلال

تنمية مهاراتهم للحياة الأسرية من خلال بناء نسق قيمي متوازن يُدعم استقرار الأسرة مع الوعي بمسؤولياتها من منظور ديني، ويتفق هذا مع مقولات نظرية البنائية الوظيفية التي تعتبر المجتمع نسقاً متكاملًا من مؤسسات وأدوار مترابطة تؤدي وظائف مُحددة تُساعد على تحقيق الأستقرار والتماسك المجتمعي والتي من بينها النسق الأسري.

شكل (٩)

يوضح آراء العينة حول أوجه تعزيز المبادرة لثقافة التسامح بين الزوجين

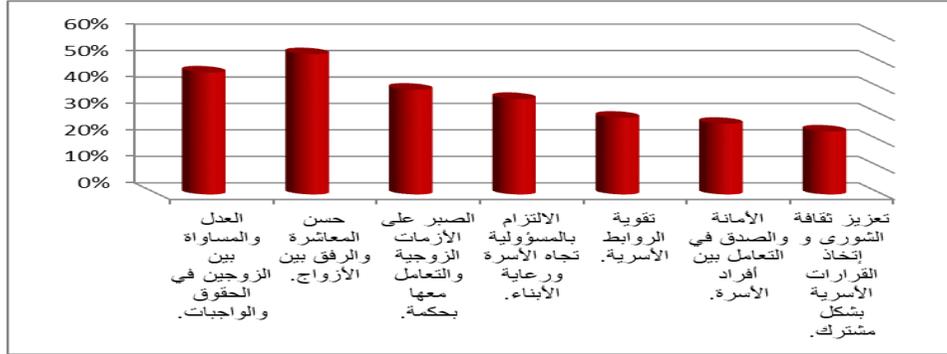


يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول دور مبادرة "مودة" في تعزيز ثقافة التسامح بين الزوجين وفقاً للتعاليم الدينية، حيث جاءت في المرتبة الأولى "تقديم دورات حول أهمية التسامح والعفو بين الزوجين" بنسبة (٥٤%)، يليها في المرتبة الثانية "توجيه الأزواج إلى أهمية التنازل عن الأخطاء غير المقصودة" بنسبة (٤٦%)، ثم في المرتبة الثالثة "تنظيم لقاءات لمناقشة الخلافات الأسرية" بنسبة (٣٨.٩%)، ويليهما في المرتبة الرابعة "تقديم نماذج ناجحة لأسر مستقرة" بنسبة (٢٥.٨%)، ثم في المرتبة الخامسة "توضيح الأثر السلبي على الأزواج والأبناء" بنسبة (٢٣.٢%)، يليها في المرتبة السادسة "نشر مواد تثقيفية مرتبطة بالصحة النفسية" بنسبة (٢١.٦%)، وأخيراً "تفعيل دور وسائل الإعلام لنشر ثقافة التسامح بين الزوجين" بنسبة (١٢.٦%)، ويتضح من ذلك أهمية البرامج التوعوية المباشرة في نشر ثقافة التسامح بين الزوجين، لذلك تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج الدراسة "هبة نور الدين محمد وآخرون"، التي أوضحت أن تقديم برامج توعوية متخصصة للشباب المقبلين على الزواج ساعدتهم في تحسين فهمهم لمبادئ الزواج، مما

قلل من النزاعات الزوجية مستقبلاً، وتتفق مع نظرية التنمية المستدامة التي تؤكد أن تحقيق الاستقرار الاجتماعي جزءاً أساسياً من التنمية المستدامة.

شكل (١٠)

يوضح آراء العينة حول القيم الدينية التي تُعززها المبادرة للحفاظ على كيان الأسرة

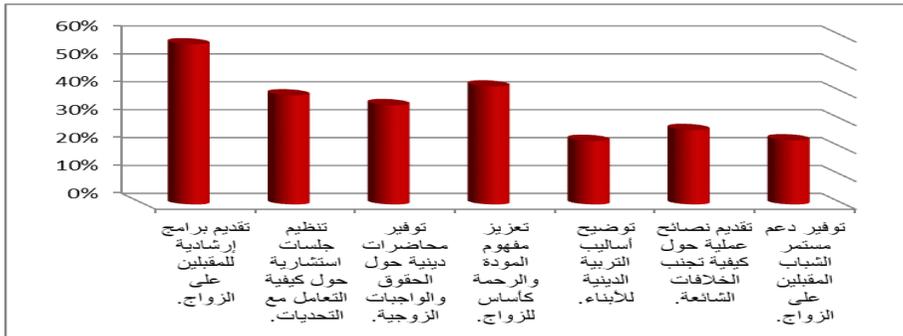


يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول القيم التي تُعززها المبادرة في استقرار الأسرة، حيث جاءت في المرتبة الأولى العدل والمساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات بنسبة (٤٦.١%)، يليها في المرتبة الثانية الصبر على الأزمت الزوجية والتعامل معها بحكمة بنسبة (٣٩.٦%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة حسن المعاشرة والرفق بين الأزواج بنسبة (٢٩.٦%)، يليها في المرتبة الرابعة الإلتزام بالمسؤولية تجاه الأسرة ورعاية الأبناء بنسبة (٢٦.٧%)، ثم في المرتبة الخامسة تعزيز الروابط الأسرية بنسبة (٢٣.٠%)، يليها في المرتبة السادسة الأمانة والصدق في التعامل بين أفراد الأسرة بنسبة (٢٠.٠%)، وفي المرتبة السابعة تعزيز ثقافة الحوار لحل الخلافات الأسرية بشكل مشترك بنسبة (٢٠.٠%)، لذلك تُعتبر هذه القيم ضرورية للحفاظ على استقرار كيان العلاقة الزوجية، وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة " أحمد خليفة" والتي أكدت على ابراز دور برنامج "مودة" في تدعيم التخطيط الأسري للشباب المقبل على الزواج، وتتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية "التنمية المستدامة"، حيث أكدت على أن وجود البرامج الإرشادية والتوعوية يُساعد الشباب على فهم مسؤولياتهم الزوجية والتكيف مع تحديات الزواج بشكل أكثر فاعلية، مما يُساهم في تقليل

المشكلات الأسرية ويُعزز استقرار المجتمع، مما ينتج عن كل ذلك حدوث تنمية حقيقية مستدامة داخل المجتمع، ويتفق أيضاً مع مقولات نظرية البنائية الوظيفية والتي ترى أن الأسرة تشكل وحدة أساسية داخل المجتمع والتي يتطلب استقرارها وجود أنظمة داعمة تساعد على تحقيق التخطيط الجيد للحياة الزوجية .

شكل (١١)

يوضح آراء العينة حول مدى دعم المبادرة في بناء حياة أسرية ناجحة للشباب



يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول مدى دعم المبادرة للشباب المُقبلين على الزواج لبناء حياة أسرية ناجحة، حيث جاءت في المرتبة الأولى تقديم برامج إرشادية للمقبلين على الزواج بنسبة (٥٧.٤%)، يليها في المرتبة الثانية تنظيم جلسات استشارية حول كيفية التعامل مع التحديات بنسبة (٣٩.١%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة توفير محاضرات دينية حول الحقوق والواجبات الزوجية بنسبة (٣٥.٦%)، يليها في المرتبة الرابعة تعزيز مفهوم المودة والرحمة كأساس للزواج بنسبة (٤٢.٣%)، ثم في المرتبة الخامسة توضيح أساليب التربية الدينية للأبناء بنسبة (٢٢.٨%)، يليها في المرتبة السادسة تقديم نصائح عملية حول كيفية تجنب الخلافات الشائعة بنسبة (٢٦.٧%)، وفي المرتبة السابعة والأخيرة توفير دعم مستمر للشباب المقبلين على الزواج بنسبة (٢٣.٠%).

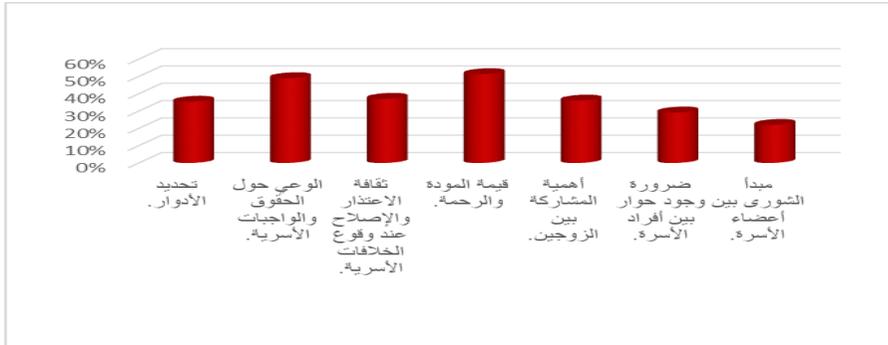
تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة " خفاجي وآخرون"، والتي أبرزت مدى فاعلية المبادرة الرئاسية "مودة" في تدعيم المهارات الحياتية لدى الشباب الجامعي المُقبل على الزواج ، كما تتفق هذه النتائج مع نظرية رأس

المال الاجتماعي، والتي ترى أن العلاقات الاجتماعية القوية داخل المجتمع تُعد أموراً أساسياً لتحقيق التنمية والاستقرار، حيث يُسهم تعزيز المهارات الحياتية لدى الشباب في بناء شبكة قوية من العلاقات الأسرية والاجتماعية، مما يساعدهم على مواجهة التحديات المستقبلية بكفاءة، ووفقاً لهذه النظرية، فإن الاستثمار في تدريب الشباب على المهارات الاجتماعية يُعزز قدرتهم على بناء علاقات زوجية ناجحة ومستقرة.

لذلك فتعزيز المهارات الحياتية للشباب المُقبلين على الزواج يُعد خطوة ضرورية لضمان استقرار العلاقات الأسرية، من خلال اكتسابهم لمهارات التواصل وحل المشكلات، مع تعزيز التفاهم المتبادل بين الزوجين، ومن هنا نؤكد علي أن الاستثمار في تعليم الشباب القيم الاجتماعية والزوجية السليمة يُسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً على المدى الطويل.

شكل (١٢)

يوضح آراء العينة حول القيم التي رسخها الجانب الديني لمبادرة مودة



يتضح من الشكل السابق أن أبرز القيم التي رسخها الجانب الديني لمبادرة مودة تمثل في قيمة المودة والرحمة بنسبة ٥١.٣٪، يليها في المرتبة الثانية الوعي بالحقوق والواجبات الأسرية بنسبة ٤٩٪، يليها ٣٧.١٪ من العينة يرى أن من أهم القيم التي رسختها المبادرة هي ثقافة الاعتذار والإصلاح عند وقوع الخلافات الأسرية، ثم يليها أن المبادرة تُدعم أهمية المشاركة بين الزوجين بنسبة ٣٦.١٪، بينما يرى ٣٥.٤٪ أهمية تحديد

الأدوار داخل الأسرة، يليها ضرورة وجود حوار بين أفراد الأسرة يُعد من القيم المهمة التي ركزت عليها المبادرة وبنسبة ٢٩.٢٪، وأخيراً يرى ٢٢٪ أن مبدأ الشورى بين أفراد الأسرة هو من القيم الأساسية التي عملت المبادرة على ترسيخها.

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة (خفاجي وآخرون) حول فاعلية مبادرة "مودة" في تعزيز المهارات الحياتية لدى الشباب، لأن تنمية هذه المهارات ساعدتهم في بناء علاقات أسرية مستقرة، كما تتفق نتائج البحث أيضاً مع نظرية "رأس المال الاجتماعي" والتي تؤكد على أن الثقة والتفاهم والتعاون داخل الأسرة يُعد ركناً أساسياً في استقرار، وتتفق أيضاً مع نظرية "البنائية الوظيفية"، والتي ترى أن وضوح الأدوار وتكاملها بين أفراد الأسرة يُسهم في تحقيق الاستقرار الأسري وحدث تنمية حقيقية في المجتمع.

شكل (١٣)

***تأثير التدريب على معرفة الحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في

التعاليم الدينية:

وقد استخدمت الباحثة اختبار "ت" للعينات المرتبطة" (Paired T-test)؛ لاختبار صحة هذا الفرض، ولتحديد دلالة الفروق بين معرفة الحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية قبل التدريب وبعده، كما استخدمت مؤشر كوهين (Cohen's d) لحساب حجم التأثير.

قيمة "ت" ومستويات دلالة الفروق بين متوسط معرفة الحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية قبل وبعد التدريب (ن = ٥٩٦) وقيم مؤشر كوهين وحجم التأثير.

معرفة الحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة	اتجاه الفروق	مؤشر كوهين	حجم التأثير
قبل التدريب	٠.٧٤ (٧٤٪)	٠.٤٣	٠.٠	١	لصالح الاختبار البعدي	٠.٥٨	متوسط
بعد التدريب	٠.٩٧ (٩٧٪)	٠.١٦	14.26	٨			

(الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري ...) د.نشوى حسين رياض

يتضح من الجدول السابق الفرق بين متوسط ونسبة معرفة الحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية قبل التدريب وبعده لدورات مبادرة مودة، وتشير النتائج إلى إرتفاع متوسط ونسبة هذه المعرفة بعد التدريب ارتفاعاً واضحاً، حيث ارتفعت نسبة المعرفة من ٧٤% قبل التدريب وكما أشار البحث سابقاً فقد كانت هذه المعرفة تتركز في الأغلب في المعرفة السطحية والمعارف المغلوطة، إلى ٩٧% نسبة المعرفة الصحيحة بعد التدريب، ويظهر هذا الإرتفاع في دلالة الفروق المقاسة باختبار "ت"؛ حيث سجلت قيمة "ت" المحسوبة (١٤.٢٦٨) وتشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ (١%).

وبناءً عليه فإنه يمكن القول وبصورة كمية "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات ونسب معرفة الحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية قبل وبعد التدريب لدورات مبادرة مودة، وهذه الفروق ترجع إلى تأثير الاشتراك بالمبادرة على هؤلاء الشباب المُقبلين على الزواج أو المتزوجين حديثاً من خلال تنقيفهم وغرس مجموعة القيم الدينية في نفوسهم وتعليمهم الاعتماد عليها في إدارة حياتهم الزوجية.

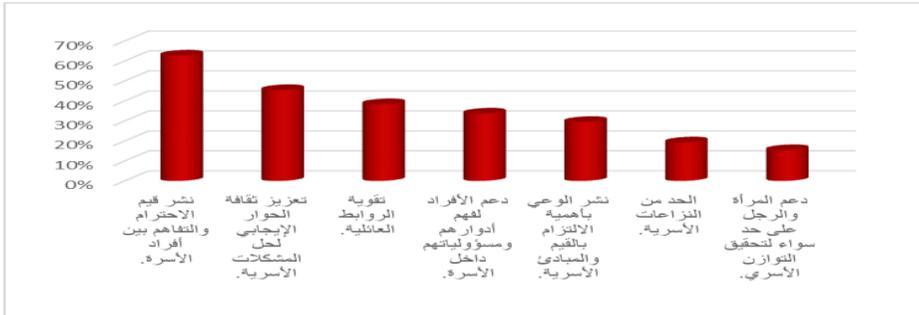
ولحساب حجم أثر الاشتراك بالمبادرة؛ استخدم البحث مؤشر كوهين (Cohen's d) لتوضيح حجم الأثر الناتج عن اشتراك المستجيبين في تدريبات مبادرة مودة على المعرفة الصحيحة للحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية بعد التدريب، ويتضح من الجدول أن حجم التأثير المتوسط للاشتراك بالمبادرة على اختلاف نسب معرفة المستجيبين للحقوق والواجبات الزوجية كما وردت في التعاليم الدينية بعد التدريب عن نسبة المعرفة قبل التدريب، حيث بلغت قيمة مؤشر كوهين (٠.٥٨٤) أي أنها بين ٠.٥ و ٠.٨ وتدل على حجم تأثير متوسط، لذا فحضور هؤلاء الشباب لهذه البرامج التدريبية ساعدهم على تنمية مهاراتهم الحياتية في أسس اختيار شريك الحياة، وكيفية بناء حياة زوجية سليمة قائمة على تقبل الطرفين للآخر.

المحور الثاني: الأبعاد الثقافية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق

الأمن الأسري :-

شكل (١٤)

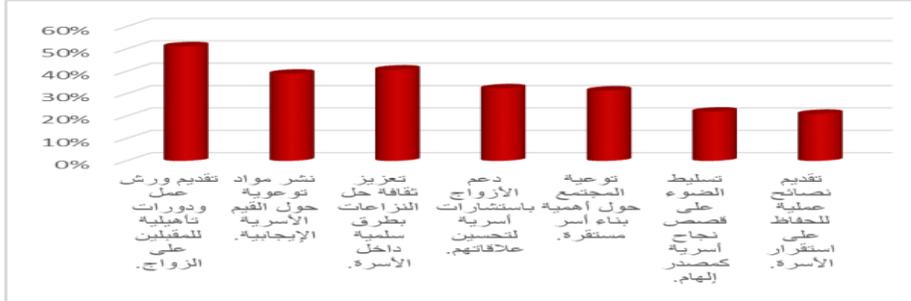
يوضح آراء العينة حول كيف تساهم الثقافة الأسرية في تحقيق الأمن الأسري



يتضح من الشكل السابق أن أبرز عناصر الثقافة الأسرية المؤثرة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة تمثلت في المرتبة الأولى نشر قيم الاحترام والتفاهم بنسبة 62.8%، ثم يليها في المرتبة الثانية تعزيز ثقافة الحوار الإيجابي بنسبة 45.5%، ثم يليها المرتبة الثالثة تقوية الروابط العائلية بنسبة 38.4%، ثم يليها في المرتبة الرابعة دعم الأفراد لفهم أدوارهم الأسرية بنسبة 33.7%، ونشر الوعي بالقيم والمبادئ بنسبة 29.5%، ثم يليها في المرتبة الخامسة الحد من النزاعات الأسرية 19.3%، ودعم التوازن بين أدوار المرأة والرجل بنسبة 10.4%، كل هذا يعكس الحاجة المتزايدة إلى عقد العديد من البرامج التدريبية لتوعية هؤلاء الشباب وهذا ما تفعله مبادرة مودة من خلال عقد العديد من الدورات ، لذا فالعوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الأسري في المجتمع المصري تمثلت في التركيز على الأبعاد الثقافية التي تحسن العلاقات الأسرية.

شكل (١٥)

يوضح آراء العينة حول دور مبادرة "مودة" في نشر الوعي للشباب داخل الأسرة



يتضح من الشكل السابق أن دور مبادرة "مودة" في نشر الوعي الثقافي داخل الأسرة، جاءت في المرتبة الأولى "تقديم دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج" بنسبة ٥١.٢%، ثم يليها في المرتبة الثانية "تعزيز قيم المودة والرحمة الإيجابية" بنسبة ٣٨.٩%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة "تعزيز ثقافة حل النزاعات بطرق سلمية داخل الأسرة" بنسبة ٣٧.٤%، ثم يليها في المرتبة الرابعة "دعم الأزواج باستشارات أسرية لتحسين علاقاتهم" بنسبة ٣٢.٣%، ثم يليها في المرتبة الخامسة "تعظيم عملية المحافظة على استقرار الأسرة" بنسبة ٢١.٠%.

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة الهاجري والتي أكدت على أهمية التأهيل قبل الزواج ونشر ثقافة المودة والرحمة كأساس لتحقيق الأمن والاستقرار الأسري، وتتفق نتائج البحث الحالي مع مقولات نظرية "التنمية المستدامة" والتي أكدت على أهمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية لضمان استمرارية الاستقرار المجتمعي، فقد ساهمت مبادرة "مودة" في بناء أسر قادرة على مواجهة التحديات من خلال نشر القيم الإيجابية والإرشاد الأسري، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويُدعم التنمية الشاملة طويلة الأمد، لذا فتقديم الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج كان أكثر محاور المبادرة تأثيراً في تعزيز الوعي الثقافي لتحقيق الأمن الأسري وتحقيق الأمن المجتمعي.

****رصد مستوى وعي الشباب المقبل على الزواج والمتزوجين حديثاً قبل**

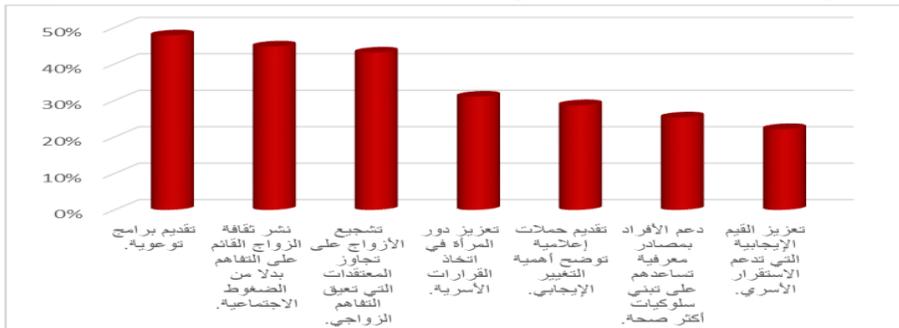
وبعد التدريب من وجهة نظر المُدرِّبين:-

-أوضح المُدرِّبون المشاركون في المبادرة على أن التدريب أحدث تحوُّلاً ملموساً في وعي الشباب تجاه قضايا الزواج والحياة الأسرية، من خلال وجود تغيير واضح في إدراكهم لأسس اختيار شريك الحياة، حيث أصبحوا أكثر وعياً بالعوامل المؤثرة في هذا القرار، إلى جانب إدراكهم لصعوبة التحديات الاقتصادية التي قد تواجه الأسرة، بالإضافة إلى أن المبادرة ساعدت في تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، مثل قضية ختان الإناث وكثرة الإنجاب.

-أكدت حالات البحث على أن هؤلاء الشباب لم يكونوا على دراية كافية بأهمية الحوار الإيجابي قبل التدريب، لكن بعده أصبح لديهم وعي بمفاهيم وقضايا مهمة في تكوين الأسر مثل "الطاعة بلا معصية" وأهمية التواصل الجيد في بناء علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، بالإضافة إلى أن البُعد الاجتماعي كان من أبرز المجالات التي شهدت تغييراً ملحوظ لدى الشباب بعد التدريب، حيث اتسعت رؤيتهم حول الزواج لتشمل أهمية تلبية الاحتياجات العاطفية والنفسية للطرفين، مع عدم الاعتماد فقط على الاستقرار المالي كمقياس لنجاح الحياة الزوجية. وبذلك، يظهر جلياً أن مبادرة "مودة" لعبت دوراً مهماً في تعزيز النضج المعرفي والاجتماعي والديني لهؤلاء الشباب، ما يسهم في دعم استقرارهم الأسري.

شكل (١٦)

يوضح آراء العينة حول سُبل تصحيح العادات الثقافية السلبية لتحقيق الأمن الأسري



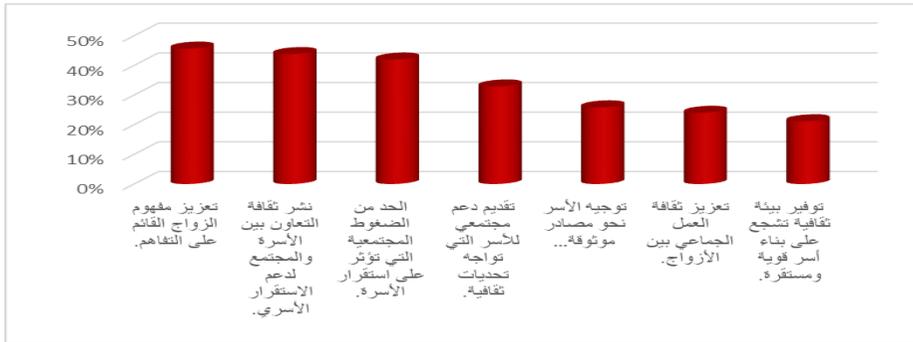
(الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري ...) د.نشوى حسين رياض

يتضح من الشكل السابق أن سُبل تصحيح العادات الثقافية السلبية لتحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة "مودة" تمثلت في المرتبة الاولى تقديم برامج توعوية بنسبة (٤٧.٨%)، ثم يليها في المرتبة الثانية نشر ثقافة التفاهم بدلاً من الضغوط بنسبة (٤٤.٨%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة تجاوز المعتقدات بنسبة (٤٣.١%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة تعزيز دور المرأة في إتخاذ القرارات الأسرية بنسبة (٣١.٠%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة تقديم حملات إعلامية بنسبة (٢٨.٧%)، ثم يليها في المرتبة السادسة دعم الأفراد بمصادر معرفية بنسبة (٢٥.٣%)، وأخيراً تعزيز القيم الإيجابية بنسبة (٢٢.١%).

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة "أحمد خليفة" في أن برنامج مودة ساعد الشباب المقبل على الزواج في ترتيب أفكارهم وفقاً لأولوياتهم، وهذا ساهم في وضع خطط أسرية واضحة ساهمت في تحقيق الاستقرار الأسري وتقليل نسب الطلاق في المجتمع.

شكل (١٧)

يوضح آراء العينة حول مدى تأثير الثقافة المجتمعية على استقرار الأسرة

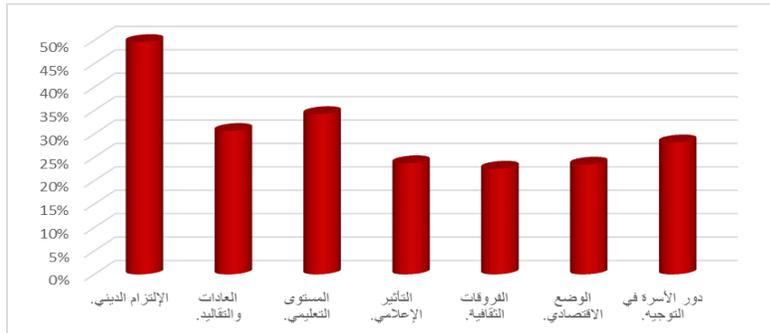


ينضح من الشكل السابق أن أوجه تأثير الثقافة المجتمعية على استقرار الأسرة وفقاً لمبادرة "مودة"، تمثلت في المرتبة الاولى تعزيز مفهوم الزواج القائم على التفاهم بنسبة (٤٥.٦%)، ثم يليها في المرتبة الثانية نشر ثقافة التعاون بنسبة (٤٣.٨%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة الحد من الضغوط المجتمعية

بنسبة (٤١.٩ %)، ثم يليها في المرتبة الرابعة تقديم دعم مجتمعي بنسبة (٣٢.٩%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة توجيه الأسرة نحو مصادر موثوقة بنسبة (٢٥.٨%)، ثم يليها في المرتبة السادسة تعزيز ثقافة العمل الجماعي بنسبة (٢٤.٠%)، ثم يليها في المرتبة السابعة توفير بيئة ثقافية تشجع على بناء أسر قوية ومستقرة بنسبة (٢١.١%)، تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة نور الدين وآخرون"حيث ساهمت الدورات التدريبية في تعزيز وعي المشاركين بالعلاقات الزوجية المبنية على تقييم المكاسب والتكاليف المتبادلة من خلال غرس قيم التبادل وتوزيع الأدوار بين الأزواج، ووفقاً لذلك فالشباب لديهم وعياً متزايداً بأهمية التفاهم والتعاون في الحياة الزوجية، إلا أن ضعف توفير بيئة ثقافية داعمة مع الاعتماد على المصادر غير موثوقة في معرفة معلومات عن الحياة الأسرية يكشف لنا عن وجود فجوة تحتاج إلى اهتمام أكبر لتعزيز الثقافة الأسرية وتوفير بيئة معلوماتية داعمة لبناء أسر مستقرة وهذا ما تحاول مبادرة مودة أن تفعله في برامجها وجلساتها التدريبية.

شكل (١٨)

يوضح آراء العينة حول العوامل الثقافية المؤثرة على نجاح العلاقة الزوجية



يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول معرفة العوامل الثقافية الأكثر تأثيراً على نجاح العلاقة الزوجية وفقاً لمبادرة مودة حيث جاءت في المرتبة الأولى الإلتزام الديني بنسبة ٤٩.٦%، ثم يليها في المرتبة الثانية المستوى التعليمي بنسبة ٣٤.٢%، ثم يليها في المرتبة الثالثة العادات والتقاليد بنسبة ٣٠.٦%، ثم يليها في المرتبة الرابعة دور الأسرة في توجيه بنسبة

٢٨.٢%، ثم يليها في المرتبة الخامسة التأثير الإعلامي بنسبة ٢٣.٧% ثم يليها في المرتبة السادسة الوضع الاقتصادي بنسبة ٢٣.٥%، ثم يليها في المرتبة السابعة الفروقات الثقافية بنسبة ٢٢.٦%، وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة نور الدين وآخرون والتي بيّنت أن للمبادرة دوراً فاعلاً في تصحيح التصورات الخاطئة عن الزواج لدى الشباب الجامعي، وقد عززت المبادرة وعي الشباب بالأبعاد الدينية والاجتماعية والثقافية للزواج، وتتفق نتائج البحث مع مقولات نظرية "البنائية الوظيفية" التي فسرت كيفية تأثير العوامل الثقافية على نجاح العلاقات الزوجية ضمن مبادرة "مودة"، إذ يبرز تصدر الالتزام الديني والمستوى التعليمي والعادات والتقاليد أهمية أداء الأفراد لأدوارهم الاجتماعية كما يتوقعها المجتمع؛ فالقيم الدينية ترسم سلوك الأفراد، والتعليم يُعزز إدراكهم لهذه الأدوار، لذا فالعوامل الثقافية لعبت دوراً كبيراً في زيادة وعي المجتمع بأهمية الأسس التي تُبنى عليها العلاقات الزوجية، مما يشير إلى الوعي الكبير لدى الشباب بأهمية أنساق المجتمع وتكاملها في تنميته .

شكل (١٩)

***تأثير التدريب على معرفة المستجيبين على أسس استقرار الحياة الزوجية

مقارنة إحصائية بين قبل وبعد التدريب :-

معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة	اتجاه الفروق	مؤشر كوهين	حجم التأثير
قبل التدريب	٠.٨١	٠.٣٩٥	١١.٩٣	٠.٠	لصالح الاختبار البعدي	٠.٤٨٩	قليل
بعد التدريب	٠.٩٧ (٩٧%)	٠.١٤٢	٥	دالة			

وقد استخدم البحث اختبار "ت" للعينات المرتبطة" (Paired Samples T-test)؛ لمعرفة هذا التأثير، ولتحديد دلالة الفروق بين متوسطي معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية قبل وبعد التدريب. كما استخدمت مؤشر كوهين (Cohen's d) لحساب حجم التأثير، قيمة "ت" ومستويات دلالة الفروق بين متوسط معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية قبل وبعد التدريب (ن = ٥٩٦) وقيم مؤشر كوهين وحجم التأثير.

يتضح من الجدول السابق الفرق بين متوسط ونسبة معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية قبل التدريب وبعد التدريب، وتشير النتائج إلى ارتفاع متوسط ونسبة هذه المعرفة بعد التدريب، حيث ارتفعت نسبة المعرفة من ٨١% قبل التدريب إلى ٩٨% نسبة المعرفة الصحيحة بعد التدريب، ويظهر هذا الارتفاع في دلالة الفروق المقاسة باختبار "ت"؛ حيث سجلت قيمة "ت" المحسوبة (١١.٩٣٥) وتشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ (%١).

وبناءً عليه فإنه يمكن القول وبصورة كمية "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات ونسب معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية قبل وبعد التدريب، وترجع هذه الفروق إلى تأثير الاشتراك بالمبادرة على الشباب المقبلين على الزواج .

ولحساب حجم أثر الاشتراك بالمبادرة؛ استخدمت الدراسة مؤشر كوهين (Cohen's d) لتوضيح حجم الأثر الناتج عن اشتراك المستجيبين في تدريبات مبادرة مودة على معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية بعد التدريب، ويتضح من الجدول أن حجم التأثير قليل (أقرب للمتوسط) للاشتراك بالمبادرة على اختلاف نسب معرفة المستجيبين بتأثير العادات والتقاليد على استقرار الحياة الزوجية بعد التدريب عن نسبة المعرفة قبل التدريب، حيث بلغت قيمة مؤشر كوهين (٠.٤٨٩) أي أنها بين

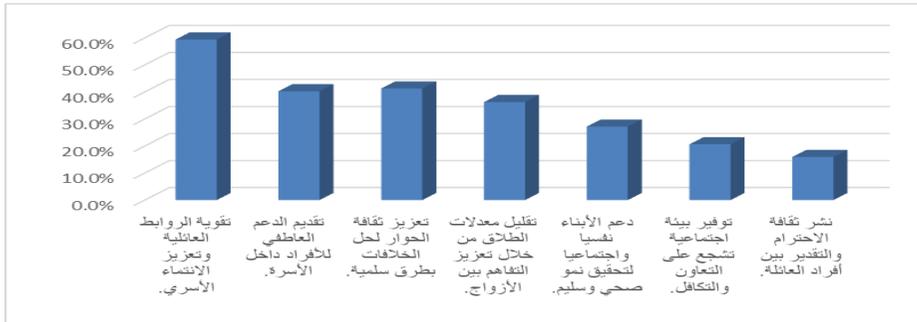
٠.٥ و ٠.٢ وهذا يدل على أن حجم التأثير كان متوسط في معرفة الشباب المقبل على الزواج للأبعاد الثقافية للمبادرة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري داخل المجتمع المصري وخاصة بالمجتمعات الريفية.

المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق

الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة:-

شكل (٢٠)

يوضح آراء العينة حول مدى مساهمة التماسك الاجتماعي في تحقيق الأمن الأسري



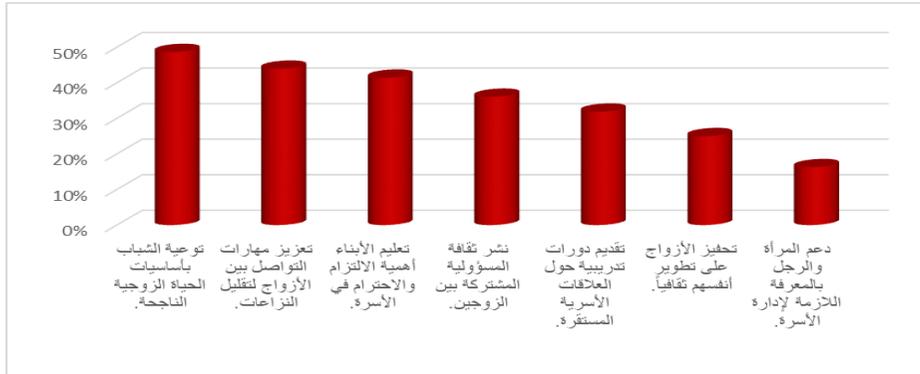
ينضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول مساهمة التماسك الاجتماعي في تحقيق الأمن الأسري من خلال مبادرة مودة حيث جاءت في المرتبة الأولى لتقوية الروابط العائلية وتعزيز الانتماء الأسري" بنسبة (٥٩.٤%)، ثم يليها في المرتبة الثانية "تعزيز ثقافة الحوار" (٤١.٣%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة "تقديم الدعم العاطفي" (٤٠.٣%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة "تقليل معدلات الطلاق من خلال تعزيز التفاهم بين الأزواج" (٣٦.٢%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة "دعم الأبناء نفسياً واجتماعياً لتحقيق نمو صحي وسليم" (٢٧.٢%)، ثم يليها في المرتبة السادسة "توفير بيئة اجتماعية تشجع على التعاون والتكافل" (٢٠.٦%)، وأخيراً لنشر ثقافة الاحترام والتقدير بين أفراد العائلة" (١٥.٩%).

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة خفاجي على أهمية تطوير مهارات الحوار داخل الأسرة، كما تتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية البنائية

الوظيفية في أن الأدوار الموزعة داخل الأسرة -كالدعم والمساندة- تؤدي إلى توازن اجتماعي وتكامل في هذا النسق مما يُحقق أمنه واستقراره .

شكل (٢١)

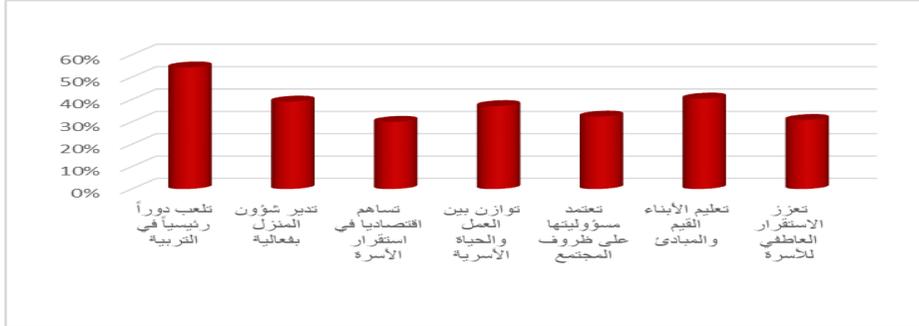
يوضح آراء العينة البحث حول دور التعليم في تحسين العلاقات الأسرية



يتضح من الشكل السابق أن للتعليم دور في تحسين العلاقات الأسرية وتعزيز الأمن الأسري وقد تمثل هذا الدور في "الرغبة بالحياة الزوجية الناجحة بنسبة ٤٨.٧%، ثم يليها في المرتبة الثانية تنمية مهارات التواصل بين الأزواج لتقليل النزاعات" بنسبة ٤٤.٢%، ثم يليها في المرتبة الثالثة "تعليم الأبناء أهمية الإنتماء والاحترام داخل الأسرة" نسبة ٤١.٦%، ثم يليها في المرتبة الرابعة "دعم المرأة بالمعرفة اللازمة لإدارة الأسرة" بنسبة ١٦.٣%، وتتفق نتائج هذه البحث الحالي مع نتائج دراسة الشمراني والتي أكدت على أن التعليم والثقافة يُسهمان بفعالية في تعزيز العلاقات الأسرية المستقرة ويؤديان دورًا محوريًا في تقليل النزاعات بين أفراد الأسرة من خلال بناء مهارات التواصل وتبني ثقافة الحوار لحل المشكلات داخل الأسرة، وتتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية "البنائية الوظيفية" والتي تؤكد أن الأفراد يتعلمون أدوارهم الاجتماعية من خلال تنشئهم الاجتماعية داخل النسق الأسري والتعليمي، وهذا يُسهم في تعزيز استقرار الأسرة والمجتمع. فالنظرية تؤكد أن وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة يُساعد في تقليل النزاعات وزيادة التفاهم بين الزوجين مما يحقق أمن النسق الأسري واستقراره.

شكل (٢٢)

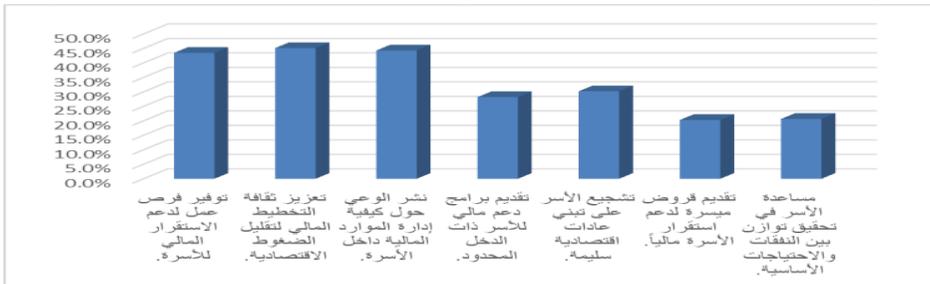
يوضح آراء العينة حول دور المرأة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً للمبادرة



يتضح من الشكل السابق أن عينة البحث ترى أن للمرأة دوراً محورياً في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة، حيث جاءت في المرتبة الأولى دورها الواضح في التربية بنسبة ٥٤.٤٪، يليها في المرتبة الثانية تعليم القيم والمبادئ بنسبة ٤٠.٤٪، ثم يليها في المرتبة الثالثة إدارة شؤون المنزل بنسبة ٣٩.١٪، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية بنسبة ٣٧.١٪. كما أشار المشاركون إلى أهمية الوعي المجتمعي بنسبة ٣٢.٤٪، وتعزيز الاستقرار العاطفي بنسبة ٣٠.٩٪، والمساهمة الاقتصادية بنسبة ٣٠.٠٪، مما يؤكد تنوع أدوار المرأة في دعم استقرار الأسرة، تتفق نتائج البحث الحالي مع مقولات نظرية "التنمية المستدامة" والتي أكدت على تمكين المرأة وتعزيز دورها في الأسرة والمجتمع، يُعد محورياً أساسياً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع المصري.

شكل (٢٣)

يوضح آراء العينة حول مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على تحقيق الأمن الأسري

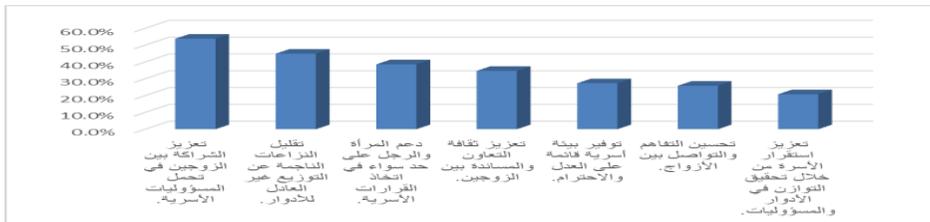


يتضح من الشكل السابق آراء عينه البحث حول مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على تحقيق الأمن الاسرى وفقاً لمبادرة مودة حيث جاءت في المرتبة الأولى لـ"تعزيز ثقافة التخطيط المالي لتقليل الضغوط الاقتصادية" (٤٥.١%)، ثم يليها في الثانية "تشر الوعي بإدارة الموارد المالية داخل الأسرة" (٤٤.٣%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة "توفير فرص عمل لدعم الاستقرار المالي" (٤٣.٥%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة "تشجيع الأسرة على تبني عادات اقتصادية سليمة" (٣٠.٢%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة "تقديم برامج دعم مالي للأسر ذات الدخل المحدود" (٢٨.٢%)، ثم يليها في المرتبة السادسة "تقديم قروض ميسرة للأسر" (٢٠.٣%) ومساعدة الأسر على تحقيق التوازن بين النفقات والاحتياجات" (٢٠.٦%).

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة خليفة والتي أوضحت أن أحد أهداف "مودة" هو تنمية وعي الأزواج الجُدد بالتخطيط المالي كأساس لبناء أسرة مستقرة، كما تتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية " التنمية المستدامة " في أن معالجة التحديات الاقتصادية يجب أن تكون شاملة وتستند إلى بناء قدرات الأفراد، وليس فقط بتقديم الموارد، لذلك فهناك تحولاً واضحاً في زيادة وعي هؤلاء الشباب نحو تبني أنماط أكثر مسؤولية في إدارة حياتهم المالية، وهذا يدل على إدراكهم في أن الأمن الأسري يعتمد على الاستقرار الاقتصادي الذاتي وليس على الإعالة فقط، وهذا التوجه يُدعمه ظهور مبادرات مثل مبادرة "مودة" .

شكل (٢٤)

يوضح آراء العينة حول مدى تأثير المساواة بين الزوجين على تحقيق الأمن الأسري



يتضح من الشكل السابق آراء عينه البحث حول مدى تأثير المساواة بين

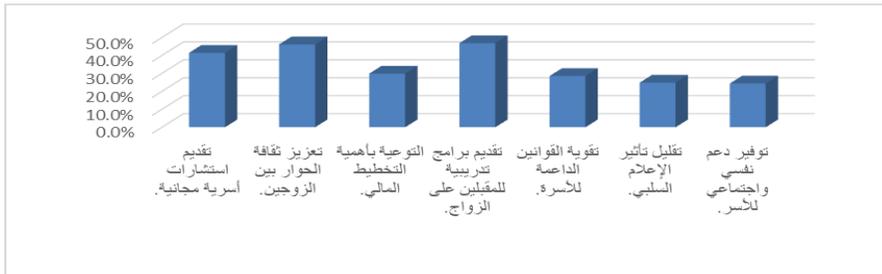
(الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري ...) د.نشوى حسين رياض

الزوجين على تحقيق الأمن الأسرى وفقاً لمبادرة مودة حيث جاءت في المرتبة الأولى "تعزيز الشراكة بين الزوجين في تحمل المسؤوليات الأسرية" (٥٣.٩%)، ثم يليها في المرتبة الثانية "تقليل النزاعات الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار" (٤٥%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة "دعم المرأة والرجل على حد سواء في إتخاذ القرارات الأسرية" (٣٨.٦%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة "تعزيز ثقافة التعاون والمساندة بين الزوجين" (٣٤.٧%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة "توفير بيئة أسرية قائمة على العدل والاحترام" (٢٧.٣%)، ثم يليها في المرتبة السادسة "تحسين التفاهم والتواصل بين الأزواج" (٢٥.٨%)، وأخيراً "تحقيق التوازن في الأدوار والمسؤوليات" (٢٠.٨%).

تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة خفاجي التي بينت أن التفاهم وتوزيع الأدوار بشكل عادل بين الزوجين يُعززان الاستقرار الأسري، وأن مبادرة "مودة" ساعدت في دعم مفاهيم التعاون والحوار بين الأزواج، كما تتفق هذه النتائج مع مقولات "نظرية البنائية الوظيفية في أن إعادة توزيع الأدوار داخل النسق الأسري يتوافق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المستحدث، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والانسجام الأسري، لذلك فهناك تحولاً ثقافياً في المجتمعات العربية نحو تبني نماذج أكثر حداثة في بناء الأسرة من خلال زيادة وعيهم بأهمية العدالة في توزيع الأدوار مما يُعزز من تحقيق المساواة الحقيقية داخل الأسرة.

شكل (٢٥)

يوضح آراء العينة حول خطط مبادرة مودة لتعزيز الأمن الأسري وتقليل النزاعات الزوجية



يتضح من الشكل السابق أن آراء عينة البحث حول خطط مبادرة مودة

(الأبعاد الاجتماعية لمبادرة مودة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري ...) د.نشوى حسين رياض

لتعزيز الأمن الأسرى لتقليل النزاعات الزوجية، حيث جاءت في المرتبة الأولى " تقديم برامج تدريبية للمقبلين على الزواج " (٤٦.٨٪)، ثم يليها في المرتبة الثانية " تعزيز ثقافة الحوار بين الزوجين " (٤٦.١٪)، يليها في المرتبة الثالثة " تقديم استشارات أسرية مجانية " (٤١.٤٪)، ثم يليها في المرتبة الرابعة " التوعية بأهمية التخطيط المالي " (٢٩.٩٪)، ثم يليها في المرتبة الخامسة " تقوية القوانين الداعمة للأسرة " (٢٨.٥٪)، ثم يليها في المرتبة السادسة " تقليل تأثير الاعلام السلبي " (٢٤.٨٪)، وأخيراً جاءت " توفير دعم نفسى واجتماعي لأسر " (٢٤.٣٪)، تتفق نتائج البحث الحالي مع "دراسة خفاجي، ودراسة نور الدين " والتي أثبتت فاعلية البرامج التدريبية التي تُقدمها "مودة" في تحسين قدرة الأزواج على إدارة الخلافات، مع تقديم الحلول في الحد من النزاعات، فتحسين المهارات التفاعلية داخل العلاقة الزوجية يُسهم في توازن وتبادل الأدوار والمكاسب بين الطرفين مما يقلل حدة الخلافات والصراعات الزوجية من خلال تبني أسس سليمة لإدارة حياتهم الزوجية.

شكل (٢٧)

يوضح مدى تأثير التدريب على إدراك أهمية الحوار كوسيلة لحل الخلافات الأسرية

حجم التأثير	مؤشر كوهين	اتجاه الفروق	الدلالة	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط	إدراك أهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية
متوسط	٠.٣ ٧٣	لصالح الاختبار البعدي	٠.٠١	٩.١٠٣	٠.٣٤٩	٠.٨٦ (%٨٦)	قبل التدريب
			دالة		٠.١٤٢	٠.٩٨ (%٩٨)	بعد التدريب

وقد استخدمت الباحثة اختبار "ت" للعينات المرتبطة (Paired T-test)؛ لمعرفة هذا التأثير، ولتحديد دلالة الفروق بين متوسطي إدراك أهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية قبل

وبعد التدريب. كما استخدمت مؤشر كوهين (d Cohen's) لحساب حجم التأثير.

قيمة "ت" ومستويات دلالة الفروق بين متوسط إدراك أهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية قبل وبعد التدريب (ن = ٥٩٦) وقيم مؤشر كوهين وحجم التأثير.

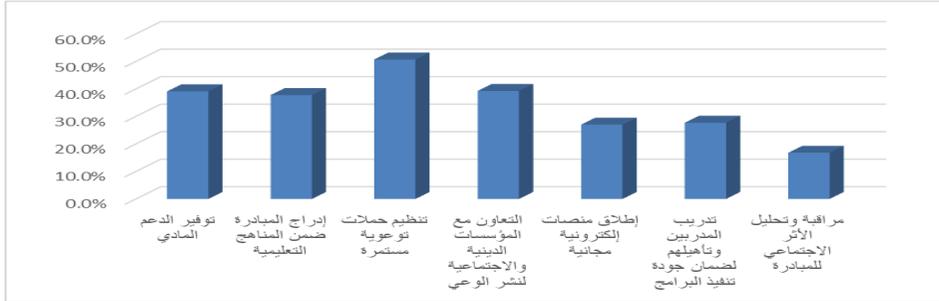
يتضح من الجدول الفرق بين متوسط ونسبة إدراك أهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية قبل التدريب وبعد التدريب، وتشير النتائج إلى ارتفاع متوسط ونسبة هذا الإدراك بعد التدريب، حيث ارتفعت نسبته من ٨٦% قبل التدريب إلى ٩٧% بعد التدريب، ويظهر هذا الارتفاع في دلالة الفروق المقاسة باختبار "ت"؛ حيث سجلت قيمة "ت" المحسوبة (٩.١٠٣) وتشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ (١%).

وبناءً عليه فإنه يمكن القول وبصورة كمية "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات ونسب إدراك أهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية قبل التدريب وبعد التدريب، وترجع هذه الفروق إلى تأثير الاشتراك بالمبادرة وحضور هؤلاء الشباب والمتزوجين حديثاً لهذه الدورات التدريبية، ولحساب حجم أثر الاشتراك بالمبادرة؛ استخدمت الدراسة مؤشر كوهين (d Cohen's) لتوضيح حجم الأثر الناتج عن اشتراك الشباب في هذه البرامج لمبادرة مودة على إدراكهم لأهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية بعد التدريب، ويتضح من الجدول حجم التأثير قليل للاشتراك بالمبادرة على اختلاف نسب إدراك أهمية الحوار والتفاهم كوسيلة لحل الخلافات الأسرية بعد التدريب عن نسبة المعرفة قبل التدريب، حيث بلغت قيمة مؤشر كوهين (٠.٣٧٣) أي أنها بين ٠.٢ و ٠.٥ وتدل على حجم تأثير مقبول على هؤلاء الشباب.

المحور الرابع: دور الدولة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة :-

شكل (٢٨)

يوضح آراء العينة حول دور الدولة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة " مودة "



يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق الأمن الأسري من خلال مبادرة " مودة "، حيث جاءت في المرتبة الاولى "تنظيم حملات توعية مستمرة" بنسبة ٥٠,٧%، ثم يليها في المرتبة الثانية "التعاون مع المؤسسات الدينية والاجتماعية لنشر الوعي" بنسبة ٣٩,٣%، ثم يليها في المرتبة الثالثة " توفير الدعم المادي " بنسبة ٣٩,١%، ثم يليها في المرتبة الرابعة " إدراج المبادرة ضمن المناهج التعليمية " بنسبة ٣٧,٨%، ثم يليها في المرتبة الخامسة " تدريب المُدربين وتأهيلهم لضمان جودة تنفيذ البرامج " بنسبة ٢٧,٧%، ثم يليها في المرتبة السادسة " إطلاق منصات إلكترونية مجانية " بنسبة ٢٧,٧%، وجاءت في المرتبة السابعة مراقبة وتحليل الأثر الاجتماعي للمبادرة " بنسبة ١٦,٨%، وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج (دراسة خليفة، ونور الدين وآخرون)، في إن برنامج " مودة "ساعد الشباب المُقبل على الزواج والمتزوجين حديثاً في ترتيب وتنظيم أفكارهم وفقاً للأولويات، مما يُسهم في وضع خطط أسرية واضحة تُساهم في تحقيق الاستقرار الأسري وتقليل نسب التفكك الأسرية، ووفقاً للبيانات الوظيفية، سعت المبادرة في "تنظيم حملات توعية مستمرة و التعاون مع كافة مؤسسات الدولة الدينية والاجتماعية والثقافية والصحية لنشر الوعي" لهؤلاء الشباب.

شكل (٢٩)

يوضح آراء العينة حول الجوانب القانونية التي تُدعمها الدولة في تحقيق الأمن الأسري

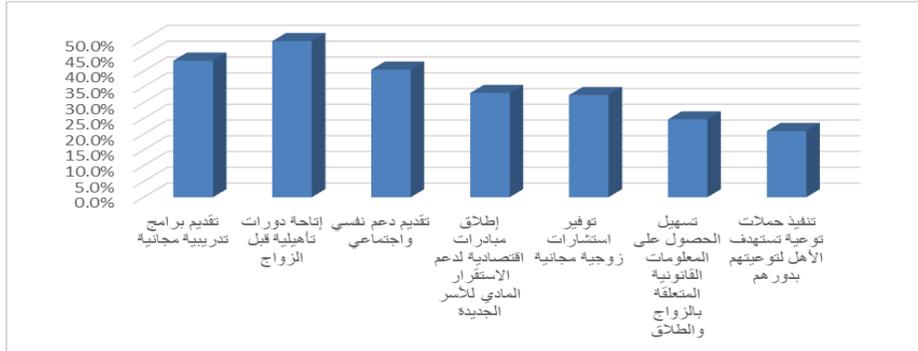


يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول معرفة الجوانب القانونية التي تُدعمها الدولة لتحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة " مودة " حيث احتلت المرتبة الاولى "تطبيق إجراءات توعية إلزامية قبل الزواج " بنسبة ٤٥,٦%، ثم يليها في المرتبة الثانية "تشديد العقوبات على العنف الأسري لضمان حماية الأفراد " بنسبة ٤٣,٣ % ، ثم يليها في المرتبة الثالثة "سن قوانين تحمي حقوق الزوجين " بنسبة ٤٣,٠ % ، ثم يليها في المرتبة الرابعة " إتاحة خدمات استشارية قانونية مجانية للأسر " بنسبة ٣٥,٢ % ، ويليهما في المرتبة الخامسة "تطوير تشريعات توأكب التغيرات الاجتماعية " بنسبة ٢٦,٥ % ، ثم يليها في المرتبة السادسة " التعاون مع المحاكم الشرعية " بنسبة ٢٣,٣ % ، ثم يليها في المرتبة السابعة و الأخيرة " إطلاق برامج دعم اجتماعي للمتضررين من المشكلات الأسرية " بنسبة ٢٠,٨ %، وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة (الشمراني) والتي أكدت على جعل دورات الزواج إلزاميه كشرط لعقد الزواج لضمان استفادة الجميع منها، وهو ما انعكس بوضوح فى إرتفاع نسبة آراء عينة البحث حول تطبيق إجراءات توعية إلزامية قبل الزواج، فإن استمرار العلاقات يتطلب تحقيق العدالة والتوازن، وهو ما تسعى إليه المبادرة من خلال توفير التوجيه والإرشاد الأسري، ويمكن تفسير تدخل "مودة" في حل المشكلات الأسرية على أنه إعادة تنظيم للتبادلات داخل الأسرة بحيث يصبح

هناك وضوح أكبر في الأدوار والتوقعات، مما يؤدي إلى تقليل الصراعات وتحقيق الأمن الأسري، كما تعمل المبادرة على تحويل العلاقات المتأزمة إلى علاقات أكثر استقرارًا من خلال تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي.

شكل (٣٠)

يوضح آراء العينة في أوجه دعم الدولة للمقبلين على الزواج من خلال مبادرة مودة



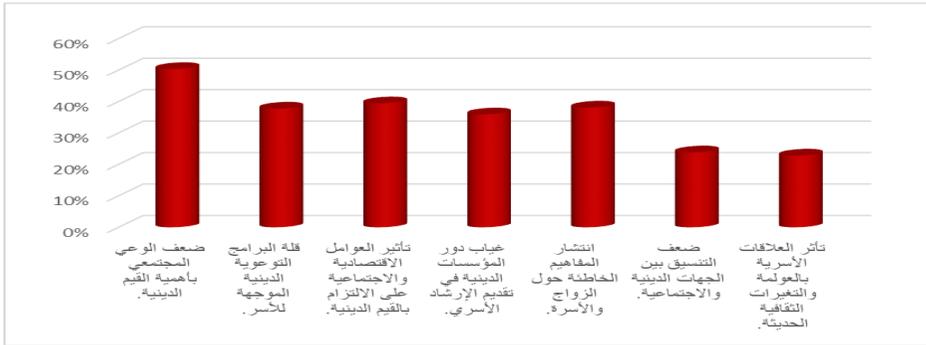
يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول معرفة أوجه دعم الدولة للمقبلين على الزواج وفقاً لمبادرة " مودة " حيث احتلت المرتبة الاولى " إتاحة دورات تاهيلية قبل الزواج " بنسبة ٤٩,٥٪، ثم يليها في المرتبة الثانية " تقديم برامج تدريبية مجانية " بنسبة ٤٣,٣٪ ، ثم يليها في المرتبة الثالثة " تقديم دعم نفسي واجتماعي " بنسبة ٤٠,٤٪ ، ثم يليها في المرتبة الرابعة " إطلاق مبادرات اقتصادية لدعم الاستقرار المادي للأسر الجديدة " بنسبة ٣٣,١٪ ، ثم يليها في المرتبة الخامسة " توفير استشارات زوجية مجانية " بنسبة ٣٢,٤٪ ، ثم في المرتبة السادسة " تسهيل الحصول على المعلومات القانونية المتعلقة بالزواج والطلاق " بنسبة ٢٤,٧٪ ، وفي المرتبة السابعة " تنفيذ حملات توعية تستهدف الأهل لتوعيتهم بدورهم " بنسبة ٢١,٠٪، ومن هنا فقد أكد البحث بأن هناك تحسناً ملحوظاً في قدرة الأزواج الجدد على إدارة الموارد المالية، مع تحسين طرق التكيف مع الأزمات المالية، وتتفق هذه النتائج مع نظرية "التمتية المستدامة" في أن مبادرة "مودة" تُعد نموذجاً عملياً لتطبيق مفاهيم التتمية المستدامة في تعزيز استقرار الأسرة المصرية، من خلال توعيتها

وتأهيلها في كل جوانب الأسرة ، لذا فهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والبيئية داخل الأسرة المصرية حتي يتحقق لها تحقيق أمنها واستقرارها داخل المجتمعات الريفية.

المحور الخامس:-المعوقات التي تواجه المُتدربين والمُدرِّبين في تنفيذ المبادرة:-

شكل (٣١)

يوضح آراء العينة حول التحديات التي تواجه ترسيخ الأبعاد الدينية وفقاً للمبادرة



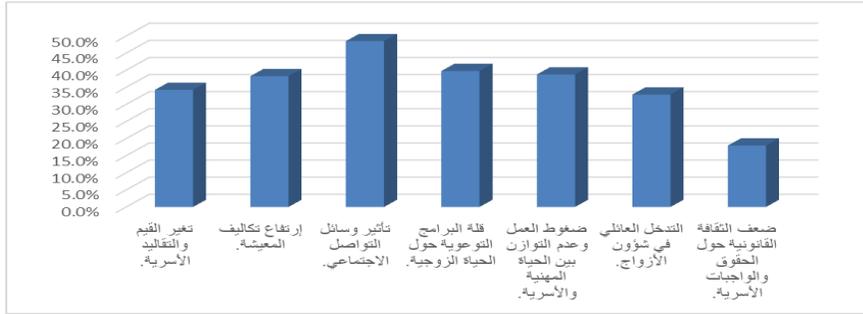
يتضح من الشكل السابق أن أهم التحديات التي تواجه ترسيخ الأبعاد الدينية لمبادرة مودة في تحقيق الأمن الأسري تمثل في ضعف الوعي المجتمعي بأهمية القيم الدينية بنسبة ٥٠.٣٪، يليها في المرتبة الثانية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الالتزام بالقيم الدينية بنسبة ٣٩.٤٪ ، يليها في المرتبة الثالثة أن من التحديات انتشار المفاهيم الخاطئة حول الزواج والأسرة ٣٨.١٪، بالإضافة إلى ٣٧.٨٪ يرون أن قلة البرامج التوعوية الدينية الموجهة للأسرة، كذلك أشار ٣٥.٩٪ إلى أن غياب دور المؤسسات الدينية في تقديم الإرشاد الأسري، ووفقاً لآراء ٢٣.٨٪ فإن من التحديات أيضاً ضعف التنسيق بين الجهات الدينية والاجتماعية، وأخيراً يرى ٢٢.٨٪ من العينة أن من التحديات تأثير العلاقات الأسرية بالعملة والتغيرات الثقافية الحديثة.

ونستنتج مما سبق أن ضعف الوعي الديني والتغيرات الثقافية كانت من أهم عوامل تهديد استقرار الأسرة المصرية، مع غياب دور البرامج التوعوية

وضعف التنسيق المؤسسي، وهذا يعكس هذا التوافق أهمية تعزيز الوعي القيمي والديني، وتفعيل دور المؤسسات الدينية لدعم الأمن الأسري، وهو ما يتفق مع مقولات النظرية البنائية الوظيفية والتي تنظر إلى الدين كمؤسسة أساسية تسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال ترسيخ القيم الدينية، لذا فالتحديات تمثلت في ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية وتعزيز الوعي القيمي لمواجهة ضعف الالتزام الديني داخل الأسرة. كما يؤكد أن الاستقرار الأسري يرتبط بوضوح أداء هذه المؤسسات لوظائفها الأساسية.

شكل (٣٢)

يوضح آراء العينة حول التحديات الاجتماعية التي تؤثر على تحقيق الأمن الأسري

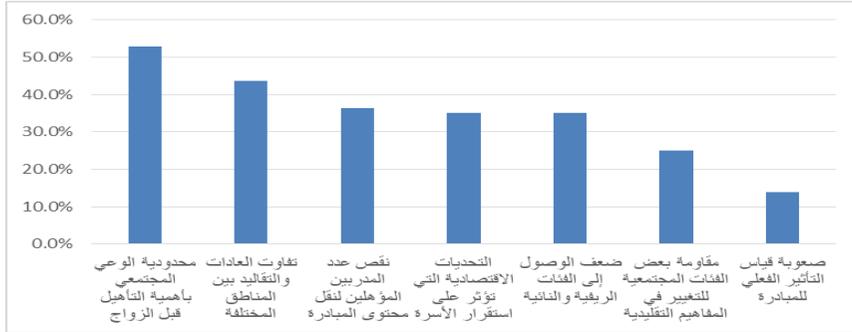


يتضح الشكل السابق آراء عينة البحث حول عوائق اجتماعية أثرت على تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة، حيث جاءت في المرتبة الأولى "تأثير وسائل التواصل الاجتماعي" (٤٨.٥%)، ثم يليها في المرتبة الثانية "قلة البرامج التوعوية حول الحياة الزوجية" بنسبة (٣٩.٨%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة "ضعف التوازن بين الحياة المهنية والأسرية" (٣٨.٨%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة "ارتفاع تكاليف المعيشة" بنسبة (٣٨.٣%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة "تغير القيم والتقاليد الأسرية" بنسبة (٣٤.٢%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة "التدخل العائلي في شؤون الأزواج" بنسبة (٣٢.٩%)، وأخيراً "ضعف الثقافة القانونية حول الحقوق والواجبات الأسرية" بنسبة (١٨.٠%)، وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة خليفة والتي بيّنت أن وسائل التواصل الاجتماعي والعمل المكثف تُضعف التماسك الأسري، لذا تعكس النتائج أن المجتمعات الحديثة تعاني من فجوة بين التقدم التكنولوجي والتماسك

الأسري، حيث لم يُواكب التغيير الثقافي ببرامج حماية وتوعية كافية، وهذا يدعو إلى تعزيز الجهود المؤسسية والتشريعية لدعم الأسرة وضبط تأثير المتغيرات الحديثة على استقراره.

شكل (٣٣)

يوضح آراء العينة حول التحديات التي تواجه الدولة في تنفيذ مبادرة مودة



يتضح من الشكل السابق آراء عينة البحث حول التحديات التي تُواجه الدولة في تنفيذ مبادرة مودة، حيث جاءت في المرتبة الأولى محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التأهيل قبل الزواج بنسبة (٥٢.٩%)، ثم يليها في المرتبة الثانية 'تفاوت العادات والتقاليد بين المناطق المختلفة' بنسب (٤٣.٦%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة 'نقص عدد المدربين والمؤهلين لنقل محتوى المبادرة' بنسبة (٣٦.٤%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة 'التحديات الاقتصادية التي تؤثر على استقرار الأسرة' بنسبة (٣٥.١%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة 'ضعف الوصول إلى الفئات الريفية والثانية' بنسبة (٣٥.١%)، ثم يليها في المرتبة السادسة 'مقاومة بعض الفئات المجتمعية للتغيير في المفاهيم التقليدية' بنسبة (٢٥.٠%)، ثم يليها في المرتبة السابعة 'صعوبة قياس التأثير الفعلي للمبادرة' بنسبة (١٣.٩%)، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (الهاجري وآخرون) والتي أكدت أن برامج تأهيل الشباب المقبل على يساعدهم على تطوير مهاراتهم في التعامل مع التحديات الزوجية، ويُعزز الاستقرار الأسري، وتتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية التنمية المستدامة، التي تؤكد أن الاستثمار في المهارات الحياتية للشباب

يُساهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا واستدامة. وفقًا لهذه النظرية، فإن مبادرة "مودة" تعمل على تمكين الشباب القروي الجامعي من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة للحياة الزوجية، مما يُعزز الاستقرار الأسري لديهم، مع تعزيز الوعي الاجتماعي حول أهمية العلاقات الزوجية المتوازنة، مما يُساهم في تقليل معدلات الطلاق، ودعم التنمية البشرية عبر توفير برامج تأهيلية تُساعد الشباب على إتخاذ قرارات واعية بشأن الزواج والعلاقات الأسرية.

*****المعوقات التي تواجه المُدرِّبين في تنفيذ المبادرة:-**

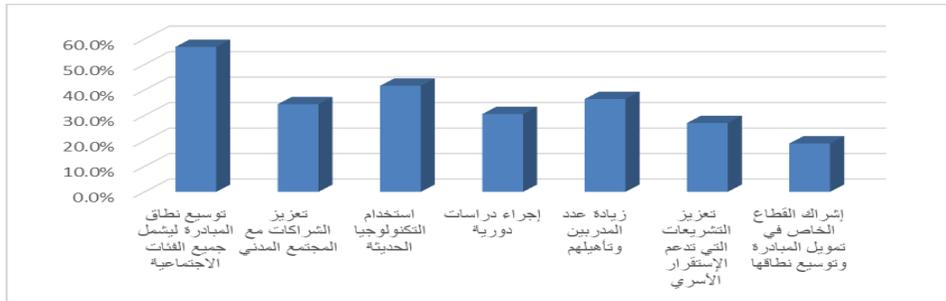
-أكدت حالات البحث أن هناك تحديات تواجه المبادرة منها **التحديات التي تواجه تنفيذها في المناطق الريفية**، حيث اشار بعض المُدرِّبين إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر على نجاح المبادرة في هذه المناطق منها الطابع الثقافي والعادات والتقاليد في المناطق الريفية، خصوصًا فيما يتعلق بالزواج، حيث يُشكل الزواج تحديًا كبيرًا يواجه أغلب الفتيات داخل المناطق الريفية، حيث يُنظر إلى الزواج على أنه الهدف الأساسي للفتاة، مما يجعل من الصعب تغيير هذه المفاهيم في المجتمع الريفي .

-اشار بعض المُدرِّبين إلى أن هناك قلة في الإمكانيات والموارد المتاحة في المناطق الريفية، حيث لا تتوفر الأماكن المناسبة لتنفيذ هذه البرامج التدريبية بشكل فعال، وهذا يعوق عملية نشر الوعي بشكل شامل في هذه المناطق الريفية، وهناك من أشار إلى غياب المُدرِّبين المتخصصين في المناطق الريفية، حيث أن معظم المُدرِّبين يتواجدون في الجامعات، وهذا يُعني على أن هناك نقصًا في المُدرِّبين في المناطق الريفية لتقديم التدريب والإشراف اللازم على هذه البرامج والدورات الخاصة بالمبادرة، ومن هنا استطاعت الدولة أن تُقدم هذا الدعم وهذه الدورات لهؤلاء الشباب أثناء الدراسة بالجامعة. -أكدت حالات البحث أن **التحديات التي تواجههم أثناء تنفيذ الدورات التدريبية** لمبادرة مودة داخل الجامعة تمثلت في ضغط اليوم الدراسي وكثرة الإجازات ، مع كثرة المقررات الدراسية في الفصول الجامعية، مما يجعل من الصعب على

الطلاب حضور الدورات التدريبية كاملة نظراً لضغط الجدول الدراسي، وهذا من الطبيعي أثر على نسب مشاركة هؤلاء الشباب في البرامج التدريبية التي تُقدمها المبادرة، بالإضافة إلى أن الوقت محدود لهؤلاء الطلاب نظراً لانشغالهم بالمحاضرات، بالإضافة أن حجم البرنامج التدريبي كبير ويتطلب وقت كافي لحضور هذه الدورات حتى يستفادوا هؤلاء الطلاب من هذه الدورات على الوجه المطلوب، لذا يحتاج البرنامج التدريبي إلى إعادة تنظيمه لكي يُناسب أوقات الطلاب ولضمان استفادتهم الكاملة، بالإضافة إلى عدم إقناع بعض الكليات بأهمية المبادرة، حيث يُصعب إقناع بعض الكليات بأهمية حضور الطلاب لهذه الدورات التدريبية، مما يعيق تطبيقها بشكل فعال داخل المؤسسات التعليمية، وأخيراً ارتباط هؤلاء الطلاب بالمحاضرات والامتحانات وهذان المعوقان يُشكلان عقبة أساسية في تنظيم الدورات التدريبية، وهذا يُساهم في انخفاض المشاركة الفاعلة من قبل الطلاب.

شكل (٣٤)

يوضح آراء العينة حول مقترحات للدولة لتحسين أداء المبادرة واستدامتها



يتضح من الشكل السابق أن معظم آراء المشاركين تركزت على توسيع نطاق المبادرة ليشمل جميع الفئات الاجتماعية من أجل تحسين أداء مبادرة مودة وضمان استدامتها ووصولها لجميع فئات المجتمع حيث جاءت في المرتبة الأولى "توسيع نطاق المبادرة ليشمل جميع الفئات الاجتماعية" بنسبة (٥٦.٩%)، ثم يليها في المرتبة الثانية استخدام التكنولوجيا الحديثة بنسبة (٤١.٦%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة "زيادة عدد المدربين وتأهيلهم" بنسبة

(٣٦.٤%)، ثم يليها في المرتبة الرابعة "تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني" بنسبة (٣٤.٤%)، ثم يليها في المرتبة الخامسة "إجراء دراسات دورية" بنسبة (٣٠.٥%)، ثم يليها في المرتبة السادسة "تعزيز التشريعات التي تُدعم الاستقرار الأسري" (٢٧.٠%)، ثم يليها في المرتبة السابعة "إشراك القطاع الخاص في تمويل المبادرة وتوسيع نطاقها بنسبة (١٩.٠%)، وقد اتفقت نتائج هذا البحث مع مقولات نظريه "رأس المال الاجتماعي" حيث ركزت هذه النظرية على إبراز أهمية بناء الشبكات الاجتماعية وتعزيز العلاقات والتعاون بين الأفراد لتحقيق المنافع المشتركة لأن البرامج التدريبية المكثفة وإعداد دليل تدريبي متكامل "يسهمان في تأسيس قاعدة معرفية مشتركة بين جميع المُدرِّبين، مما يُعزز الإحساس بالانتماء إلى شبكة مهنية موحدة ومتراصة، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الأساسية لرأس المال الاجتماعي.

*** دور الدولة في دعم المبادرة الرئاسية (مودة) من وجهة نظر

المُدرِّبين:-

-أوضح المدرِّبون أن الدولة تتحمل المسؤولية الكاملة عن المبادرة الرئاسية "مودة"، حيث تُساهم بشكل كبير في تصميمها وتمويلها من قبل جهات معنية مثل وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التعليم العالي، حيث لعبوا دورًا كبيرًا في دعم المبادرة. حيث تقوم هذه الوزارات بالتعاون مع الجامعات المصرية لتنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية التي تهدف إلى تعزيز الوعي الأسري بين هؤلاء الشباب، بالإضافة لدعم بيت العائلة المصري حيث ساهم ماليًا في تنفيذ المبادرة، كُل هذا يعكس مدى التزام الدولة بتوفير الدعم اللازم لتحقيق أهداف هذه المبادرة، حيث تعمل الدولة على توفير خبراء متخصصين في التدريب الثقافي والاجتماعي، مما يُساعد في تأهيل الشباب بشكل علمي وعملي، فالتدريب المُقدم في إطار المبادرة يتم بشكل مجاني، حيث تقوم الدولة بتوفير كافة الوسائل اللازمة لتأهيل الشباب للزواج، مما يعكس دعم الدولة المستمر في تمكين الأفراد من بناء أسر مستقرة.

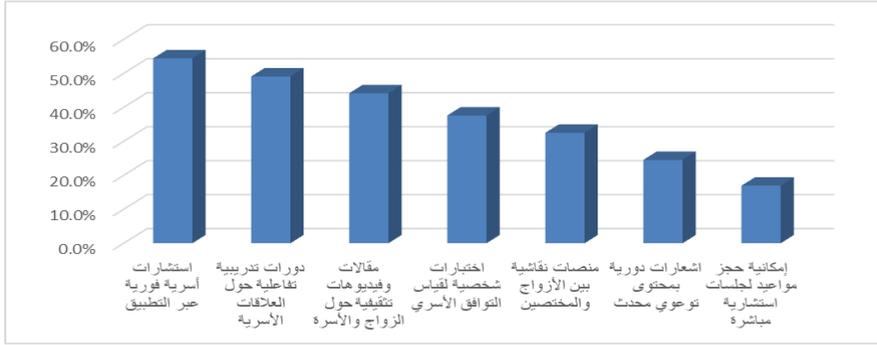
- اتفق المُدربون على أن الشراكات بين القطاع الحكومي والمؤسسات المجتمعية تلعب دورًا حيويًا في نجاح المبادرة الرئاسية "مودة" فالمجتمع المصري يُولي احترامًا كبيرًا لكل ما هو حكومي، مما يُعزز أهمية الشراكات الحكومية في تعزيز مصداقية المبادرة في المجتمع، بالإضافة إلى وجود الشراكات مع المؤسسات المجتمعية التي تُساهم في تمويل المشروع، وهو ما يضمن استمرارية المبادرة ويوفر لها الموارد اللازمة لتنفيذها على نطاق واسع، وهذا يؤكد على أن هذه الشراكات تُساعد في زيادة الوعي بين مختلف فئات المجتمع، لا سيما طلاب الجامعات، مما يُساهم في نشر الرسائل التوعوية وتحقيق تأثير طويل المدى في الأجيال الشابة، وأن هذه الشراكات أيضًا تُساهم في تنوع الجهات المسؤولة عن المبادرة، مما يُساعد في انتشارها بشكل أكبر، بالإضافة إلى ذلك تُساهم هذه الشراكات في تقليل التكاليف المادية التي تتحملها الدولة أو المؤسسات المعنية، وهذا يجعل المبادرة أكثر استدامة.

- أشار المُدربون إلى أن تفاعل صناع القرار مع نتائج وتوصيات المبادرة كان ملحوظًا، مع توسيع المبادرة بشكل تدريجي حيث يتم توفير المعدات والموارد اللازمة لتوسيع نطاق المبادرة في الجامعات وفي أماكن أخرى مثل المناطق الريفية، مع التركيز على توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج التدريبية بنجاح من خلال التفاعل جيد، حيث يسعى صناع القرار إلى نشر المبادرة بشكل أكبر، حتى أصبح لها وجود على المنصات الإلكترونية، وهذا يعكس الجهود المستمرة من الدولة لتوسيع نطاق المبادرة والوصول إلى جمهور أوسع.

المحور السادس: الخطة المستقبلية لمبادرة مودة :-

شكل (٣٥)

يوضح آراء العينة حول كيفية استدامة برامج مبادرة مودة في المستقبل

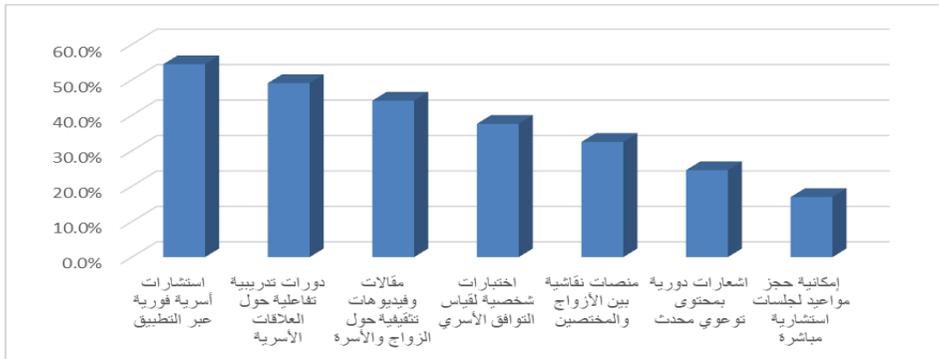


يتضح من الشكل السابق أن آراء عينة البحث حول كيفية ضمان استدامة برامج المبادرة في المستقبل حيث جاءت في المرتبة الأولى فكرة توفير مصادر تمويل جديدة من القطاع الخاص بنسبة (٣٩.٨%)، ثم يليها في المرتبة الثانية الحصول على دعم حكومي مستدام بنسبة (٣٨.٩%)، وهذا يوضح أن هناك إدراكًا كبيرًا لدور كل من القطاعين العام والخاص في دعم استمرارية المبادرة، ثم يليها في المرتبة الثالثة إطلاق حملات تبرع لدعم المبادرة ماديًا بنسبة (٣٧.٤%)، وهذا ما يعكس استعداد المجتمع للمشاركة الفعلية في دعم المبادرات، كما أشار ٣٥.٩% إلى تقديم خدمات مدفوعة بأسعار رمزية كوسيلة لضمان الاستمرارية كالاستشارات، بينما أشار ٣٤.١% أن التعاون مع مؤسسات دولية يمكن أن يسهم في دعم هذه البرامج المقدمة من المبادرة، أما عن الوسائل التقنية، فقد أشار ٢٨.٢% إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا لتقليل التكاليف، في حين رأى ١٨.٣% إلى أهمية إشراك المتطوعين في تنفيذ الأنشطة لتعزيز استدامة المبادرة، كل هذه النتائج تشير أن هناك تنوع في الرؤى وتكاملها بين الدعم المالي، والشراكات، والتقنيات الحديثة، والعمل المجتمعي، مما يعزز فرص المبادرة في الاستمرارية مستقبلاً.

أشار البحث إلى أهمية تنويع مصادر التمويل كأحد العوامل الأساسية لضمان استدامة هذه البرامج، مع ضرورة تفعيل دور كل من القطاع الحكومي والخاص، والتأكيد على أهمية الحصول على دعم حكومي مستدام ومصادر تمويل من القطاع الخاص والتعاون مع مؤسسات دولية لدعم برامج هذه المبادرات، وتتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية "التمية المستدامة" حيث أكدت على أهمية تنويع مصادر التمويل، وتفعيل الشراكات بين القطاعات المختلفة، والحث على استخدام التكنولوجيا كوسيلة فعالة لتقليل التكاليف كل هذه المبادئ تُعد مبادئ أساسية لضمان استدامة برامج المبادرة، كما تتفق أيضاً مع مقولات نظرية "رأس المال الاجتماعي"، التي ركزت على أهمية بناء الثقة وتعزيز المشاركة المجتمعية وهذا يعكس أهمية التفاعل المجتمعي في دعم استمرارية المبادرات، لذلك نؤكد على أن استدامة المبادرات يتطلب تنوعاً في مصادر الدعم وتعاوناً بين الدولة والمجتمع، وهذا يوضح مدى وعي المشاركين بأهمية التمويل، والعمل التطوعي، واستخدام التكنولوجيا في تعزيز فرص الاستمرار والاستدامة لبرامج المبادرة ونجاحها.

شكل (٣٦)

يوضح آراء العينة حول المميزات التي يجب توافرها في تطبيق المبادرة مستقبلاً



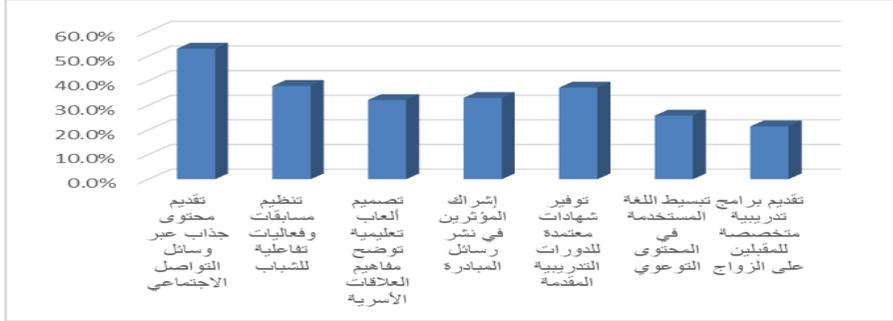
يتضح من الشكل السابق أن عينة البحث يتطلعون إلى تطبيق إلكتروني شامل يدعم استدامتها من خلال تقديم محتوى متنوع يلبي احتياجاتهم الأسرية والتوعوية، وقد جاءت الاستشارات الأسرية الفورية عبر التطبيق في المرتبة

الأولى بنسبة ٥٤.٤%، وهذا يدل على أهمية توفير دعم مباشر وسريع للأسر، ثم يليها في المرتبة الثانية أهمية الدورات التدريبية التفاعلية حول العلاقات الأسرية (٤٩.١%)، ثم يليها في المرتبة الثالثة المحتويات المرئية والمقاطع التوضيحية بنسبة ٤٤.٢%، وهو ما يعكس تفضيل المشاركين لوسائط التعلم الحديثة، كما أظهرت النتائج اهتمامًا بتوفير استشارات شخصية تراعي الضوابط الأسرية (٣٧.٦%)، ومنصات نقاشية للمُقبلين على الزواج والمتخصصين (٣٢.٥%)، وأشار بعض المشاركين إلى أهمية تحديث المحتوى برسوم توعوية (٢٤.٦%)، وتخصيص ركن خاص للتعريف بالمبادرات المشابهة (١٧%)، وتشير هذه النتائج إلى أن المشاركين لا يبحثون فقط عن وسيلة تقنية، بل عن تجربة رقمية متكاملة توفر الإرشاد والتفاعل والدعم ضمن بيئة تحترم الخصوصية وتُراعي القيم الأسرية.

تتفق نتائج البحث مع ما توصلت إليه دراسة نور الدين وآخرون ودراسة خليفة والتي أبرزت أهمية تقديم استشارات أسرية فورية ومحتوى توعوي متنوع يُلبّي احتياجات الفئة المستهدفة، كما تتفق نتائج هذه النتائج مع مقولات نظرية "التممية المستدامة" التي أكدت على أن استمرارية هذه المبادرات يتطلب منا تنويع مصادر التمويل، وتفعيل الشراكات المؤسسية، واستخدام التكنولوجيا كأداة فعالة لخفض التكاليف وتحقيق الأهداف التتموية مع التوسع في استخدام التكنولوجيا لضمان استدامة تطبيق "مودة". وتتسجم هذه النتائج مع ما تطرحه نظرية "رأس المال الاجتماعي"، التي ركزت على بناء الثقة والمشاركة المجتمعية كركائز رئيسية لنجاح المبادرة، وهذا ما تحاول المبادرة غرسه في نفوس الشباب من ترتيب أولوياتهم وتنظيم أفكارهم حتى يحققوا الغاية الأساسية لبرامج المبادرة وهو تحقيق أمن أسري واستقرار مجتمعي.

شكل (٣٧)

يوضح آراء العينة حول طرق تعزيز تفاعل الشباب مع مبادرة مودة في المستقبل



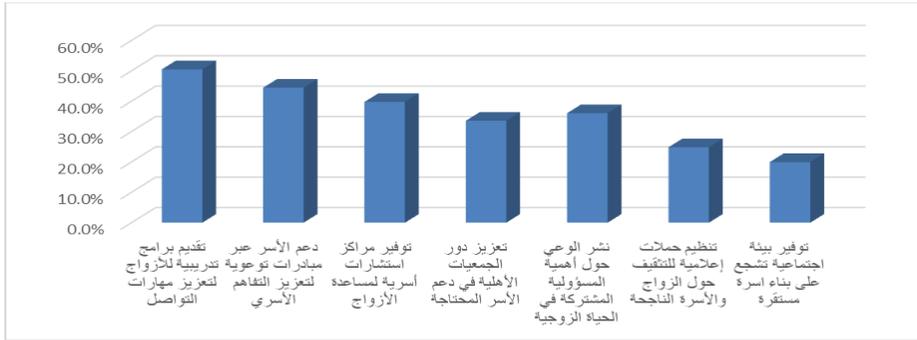
يتضح من الشكل السابق أن الشباب أبدوا توجهاً قوياً نحو تفعيل مبادرة "مودة" عبر وسائل متنوعة لتعزيز التفاعل مع المبادرة في المستقبل، وقد جاءت في المرتبة الأولى "تصميم محتوى جذاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي" ٥٣%، وهذا يعكس أهمية المنصات الرقمية في جذب انتباه الشباب وتحفيزهم على المشاركة، ثم يليها في المرتبة الثانية "تنظيم أنشطة شبابية تفاعلية مرتبطة بالمبادرة" بنسبة ٣٧.٩%، ثم أشار ٣٣.١% إلى أهمية "إشراك المؤثرين في نشر رسائل المبادرة"، وهذا يبرز دور الرموز الاجتماعية في التأثير على الفئة المستهدفة، بينما أبدى ٣٧.٢% من العينة اهتمامهم بتوفير "شهادات معتمدة للدورات التدريبية المقدمة"، وهذا يدل على رغبة العينة في الحصول على حوافز أكاديمية أو مهنية مقابل مشاركتهم، كما برزت أهمية "تبسيط اللغة المستخدمة في المحتوى التوعوي" بنسبة ٢٥.٨%، مما يعكس الحاجة إلى تقديم رسائل مبسطة وسهلة الفهم. وأخيراً، أشار ٢١.٥% بتقديم "برامج تدريبية متخصصة للمقبلين على الزواج".

تتفق نتائج هذا البحث مع نتائج دراسة خليفة ودراسة نور الدين وآخرون حيث أكدوا على أهمية تطوير محتوى رقمي جذاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع ضرورة استخدام أدوات تكنولوجية حديثة تُسهل الوصول إلى الرسائل التوعوية المطلوبة لتفعيل المبادرة من خلال تقديم محتوى مبسط وجاذب على المنصات الرقمية، كما تتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية

"التممية المستدامة" والتي أكدت على أهمية تبني ممارسات مجتمعية تُدعم الاستمرارية والتطوير، وهو ما يظهر بوضوح في التركيز على تصميم محتوى جذاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتبسيط اللغة المستخدمة في المحتوى التوعوي، مع تقديم برامج تدريبية متخصصة للفئة المستهدفة، كما ينسجم توجه الشباب مع ما تطرحه نظرية "رأس المال الاجتماعي"، التي ركزت على بناء العلاقات الاجتماعية وشبكات الدعم كوسيلة لتعزيز التفاعل مع هذه المبادرات .

شكل (٣٨)

يوضح آراء العينة حول دور المجتمع في دعم الأستقرار الأسري وفقاً للمبادرة



يتضح من الشكل السابق أن الفئة المستهدفة ترى أن للمجتمع دوراً أساسياً في تحقيق الأستقرار الأسري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تمحورت حول التدريب والتوعية والدعم المجتمعي ، حيث جاءت في المرتبة الأولى "برامج تدريبية لتعزيز مهارات التواصل بين الأزواج" بنسبة ٥٥.٥%، وهذا يعكس مدى إدراك الفئة المستهدفة لأهمية التواصل الفعال في بناء أسرة مستقرة، ثم يليها في المرتبة الثانية "توفير برامج توعوية للتفاهم الأسري" بنسبة ٤٤.٥%، وهو ما يشير إلى أهمية نشر ثقافة أسرية قائمة على الحوار والوعي، ثم يليها في المرتبة الثالثة "برامج الإرشاد الأسري للمقبلين على الزواج" بنسبة ٣٩.٨%، مما يدل على الحاجة إلى إعداد الشباب مبكراً للحياة الزوجية، وأبدت الفئة المستهدفة تأييدها لدور الجمعيات الأهلية بنسبة

٣٣.٦%، إلى جانب أهمية "الحملات الإعلامية المشتركة لتعزيز القيم الزوجية" بنسبة ٢٦.١%، و"توفير بيئة داعمة لبناء أسرة مستقرة" بنسبة ٢٤.٥% في المقابل، نال بند البرامج الجماعية لبناء الأسرة" أقل نسبة (٢٠%)، ما قد يشير إلى تفضيل الفئة المستهدفة للحلول الفردية أو المتخصصة بدلاً من الطرح الجماعي.

لذا تتفق نتائج هذا البحث مع نتائج دراسة خفاجي وآخرون، حيث أكد على فاعلية مبادرة "مودة" في تعزيز المهارات الحياتية ومهارات التواصل بين الأزواج، وتتفق مع مقولات نظرية "رأس المال الاجتماعي" التي تركز على أهمية العلاقات والروابط الاجتماعية في بناء الثقة وتعزيز الدعم داخل النظم المجتمعية، وهو ما يظهر بوضوح في دعم المشاركين لدور المؤسسات المجتمعية والحملات الإعلامية المشتركة، لذا فكان من الضروري تمكين الأفراد والمؤسسات المحلية في خلق بيئة اجتماعية مستقرة ومستدامة، وهو ما انعكس في مطالبة الفئة المستهدفة بتوفير بيئة داعمة للأسرة وتقديم برامج تأهيلية مبكرة للمقبلين على الزواج.

*****الخطة المستقبلية لمبادرة مودة من وجهة نظر المُدربين:-**

تتعدد الآليات المعتمدة في تنفيذ مبادرة "مودة"، حيث لاحظ المدربون تزايد وتيرة التوسع في تنفيذ المبادرة، مع تعدد الطرق المستخدمة للوصول إلى الفئات المستهدفة، حيث ذكر أحد المُدربين أن التوسع الجغرافي هو أحد الآليات الأساسية التي تم تطبيقها في المبادرة، حيث بدأت المبادرة في ٧ جامعات فقط، ثم توسعت لتشمل ١٧ جامعة، حتى أصبحت الآن تغطي جميع الجامعات، وهذا يعكس التوسع الكبير في نطاق المبادرة، بالإضافة لوجود مدربين متخصصين موجودين في الجامعات، وهذا يعكس سعي الدولة في تأهيل الشباب في الفئة العمرية من (١٨ : ٢٥) سنة بشكل مُحدد، من خلال مجموعة البرامج التدريبية التي تُقدمها المبادرة والتي تهدف إلى تأهيل الشباب المُقبل على الزواج، وبالتالي زيادة وعيهم بالمسؤوليات الأسرية.

-أكدت حالات البحث أن إحدى الآليات الهامة التي تأتي بنتائج مرجوة هي عقد العديد من ورش العمل والتي يتم من خلالها مناقشة سيناريوهات عن أسر ناجحة، بالإضافة إلى التركيز على المشاكل المشتركة التي تواجه هؤلاء الأزواج مع وضع خطط لكيفية التعامل معها، مما يسهم في توعيتهم بالمشاكل المستقبلية وطرق التعامل معها، وهذا يوضح أهمية تلك الدورات التدريبية التي تُنفذ داخل المؤسسات الحكومية وابرز دورها في تغيير المفاهيم المغلوطة، ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي حول أهمية الزواج الناجح، ومن مقترحاتهم المستقبلية في تنفيذ المبادرة ما يلي:-

-استخدام منهج القياس القبلي والبعدي لرصد الأثر الفعلي للتدريب: أشار أحد المُدرِّبين إلى أن المبادرة تعتمد على أدوات تقييم علمية تسمح بقياس التغيرات في وعي وسلوك المشاركين، إذ يتم توزيع استبيانات موحدة قبل التدريب وبعده، مما يتيح مقارنة دقيقة بين ما كان عليه المتدرب من معارف واتجاهات، وما أصبح عليه بعد انتهاء التدريب، الأمر الذي يعكس مدى فاعلية المحتوى المقدم.

-التركيز على الفئة العمرية المُقبله على مرحلة الزواج أو المتزوجين حديثاً: أوضح المدربون أن استهداف شريحة الشباب (١٨-٢٤) سنة أسهم في تعزيز الأثر التوعوي لديهم، خاصةً وأن هذه الفئة تقف على أعتاب تكوين أسر جديدة، وتحتاج إلى تأهيل معرفي وسلوكي يساعدها في إتخاذ قرارات رشيدة بشأن الزواج.

-دمج البعد الديني والاجتماعي والثقافي ضمن التدريب لبناء منظومة أسرية متماسكة: أبرز المحتوى التدريبي أهمية تأسيس العلاقات الزوجية على قيم دينية أصيلة ومبادئ اجتماعية وثقافية رصينه تُسهم في بناء أسرة متماسكة.

-تعزيز مهارات التواصل الأسري والتفاهم بين الزوجين: تم تضمين وحدات تدريبية خاصة بتعليم المشاركين مهارات إدارة الحوار، والتعامل مع الخلافات

بأسلوب حضاري خالٍ من العنف، وذلك بهدف تمكينهم في بناء أسر قائمة على الاحترام والحوار البناء.

-الاعتماد على أسلوب "لعب الأدوار" لتنمية التفاعل العملي: استخدمت المبادرة أسلوب لعب الأدوار (Playing Role) لمحاكاة مواقف حياتية حقيقية تواجه الأزواج، مما مكن المشاركين من إدراك أدوارهم الاجتماعية والنفسية داخل الأسرة، وأكسبهم مهارات واقعية تُساعدهم في التعامل مع التحديات المستقبلية.

-تنمية الوعي بأهمية التوازن العاطفي والمعرفي قبل إتخاذ قرار الزواج: ركز التدريب على توضيح أن الزواج ليس مجرد ارتباط اجتماعي، بل هو شراكة تتطلب استعدادًا نفسيًا وفكريًا، وقد أشار أحد المُدرِّبين إلى أن هناك الكثير من الفتيات اللاتي شاركن في التدريب كُنَّ يحملن اتجاهات سلبية تجاه الزواج نتيجة تجارب أسرية سابقة، ولكن التدريب ساعد على تعديل هذه الاتجاهات وتعزيز نظرة إيجابية نحو بناء الأسرة.

-تحقيق جذب تفاعلي واهتمام متزايد من قبل المُتدربين: لوحظ أن المحتوى التدريبي الجذاب والملائم لواقع الشباب ساعد على رفع نسب الحضور والتفاعل خلال الجلسات التدريبية، إذ بدأت بعض التدريبات بأعداد محدودة، ثم ازدادت تدريجيًا بعد أن أدرك المتدربون أهمية المعلومات المطروحة في برامجها المقدمة.

-أكدت حالات البحث على توسيع دائرة المستفيدين من المبادرة مع زيادة عدد المتدربين وخاصة في المناطق الريفية، مع السعي المستمر لفهم احتياجات هؤلاء الشباب بشكل دقيق، مع محاولة تقديم محتوى يتناسب مع تطلعاتهم المستقبلية مما يُعزز من وعيهم في كيفية بناء أسر متماسكة.

-أشارت العينة إلى أهمية مخاطبة أسر هؤلاء الشباب، بحيث لا يقتصر التدريب على المُتدربين فقط، بل يتسع ليشمل القطاعين العائلي والمجتمعي، مما يُساعد هؤلاء الشباب على تعزيز الاستفادة من برامجها بشكل أوسع.

ثامناً: النتائج العامة للبحث:-

١- الأبعاد الدينية للمبادرة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري:-

-أكدت نتائج البحث على أن مبادرة "مودة" تلعب دوراً مهماً في تعزيز القيم الدينية داخل الأسرة، من خلال نشر ثقافة الاحترام المتبادل وتقديم التوعية والاستشارات الشرعية، مما يساهم بشكل واضح في دعم واستقرار الأسرة المصرية، لذلك فبرامج التوعية الدينية لمبادرة "مودة" كان لها دور واضح في تصحيح المفاهيم الشرعية حول قضايا الزواج والطلاق، وهذا ساعد في تقليل الخلافات الأسرية، وتعزيز ثقافة الحوار الديني الذي ساهم في رفع الوعي بدور كل طرف داخل الأسرة، مما أدى إلى تقليل نسب الطلاق.

-أوضحت نتائج البحث أن مبادرة "مودة" لعبت دوراً محورياً في تثقيف الشباب وتعزيز مفاهيم التسامح الزوجي، حيث أشار البحث إلى أن التوعية المستمرة لأفراد الأسرة ساعدت في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الزواج، والتي يمكن أن تساهم في بناء علاقات أسرية قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل، مع غرس قيم التسامح التي تُعد حجر الأساس في مواجهة التحديات الأسرية.

-أشارت نتائج البحث أن تأهيل المقبلين على الزواج يُعد خطوة ضرورية لضمان نجاح العلاقات الزوجية، مما يتطلب من الدولة تقديم برامج متخصصة في التواصل الجيد، والتفاهم، والتخطيط الأسري حتى تُمكن الأزواج الجدد على تكوين علاقات أكثر استقراراً وقادرة على مواجهة التحديات بطرق واعية ومدروسة وهذا ما تحاول أن تفعله مبادرة مودة .

-أوضحت نتائج البحث أن القيم التي ركزت عليها مبادرة "مودة" تُعد خطوة مهمة نحو تعزيز الإستقرار الأسري داخل المجتمع الريفي، مما يُستدعي الاستمرار في دعم هذه القيم من خلال تقديم العديد من البرامج التدريبية لهؤلاء الشباب، وكانت أبرز هذه القيم (المودة والرحمة-الوعي بالحقوق والواجبات-

ثقافة الاعتذار) هذه القيم التي تحاول المبادرة غرسها للشباب في الجانب الديني

٢- الأبعاد الثقافية للمبادرة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري:-

-أكدت نتائج البحث أن المبادرة مودة ساعدت على تعزيز الثقافة الأسرية حيث ساهمت بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار داخل الأسرة مثل نشر قيم الاحترام والتفاهم بين أفراد الأسرة، مع تعزيز ثقافة الحوار الإيجابي داخل الأسرة لحل المشكلات الأسرية، مع ترسيخ القيم الإيجابية داخل الأسر يُعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الأسري في ظل التغيرات المجتمعية الراهنة.

-أشارت نتائج البحث أن مبادرة "مودة" تُعدّ أداة فعالة في تعزيز الوعي الثقافي لتحقيق الأمن الأسري، من خلال عدة جوانب تمثلت في تقديم الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج، كما برزت قيم المودة والرحمة كعنصر محوري في تعزيز الأمن الأسري، مع اكتساب ثقافة حل النزاعات بطرق سلمية من خلال توفير مجموعة من الاستشارات الأسرية لتحسين العلاقات الزوجية ودعم الاستقرار، فيما كان تعظيم المحافظة على استقرار الأسرة أقل الجوانب.

-أوضحت نتائج البحث أن مبادرة مودة ساعدت الشباب في تبني مجموعة من القيم مثل فتح لغة الحوار والتفاهم بين الزوجين، كما عملت على ترسيخ بعض القيم الثقافية التقليدية لديهم وأصبح الشباب أكثر وعياً بمسئولياتهم المستقبلية كأزواج وآباء مما أثر على طريقة تفكيرهم في اختياراتهم الحياتية وكيفية تعاملهم مع علاقاتهم الأسرية.

-أوضحت نتائج البحث أن الثقافة المجتمعية تلعب دوراً محورياً في تحقيق استقرار الأسرة، مثل تعزيز مفهوم الزواج القائم على التفاهم ، كما ساعدت على نشر ثقافة التعاون، مع الحد من الضغوط المجتمعية وتقديم الدعم المجتمعي وتوجيه الأسرة، وصولاً إلى توفير بيئة ثقافية تُشجع على بناء أسر قوية .

-أشارت نتائج البحث أن الالتزام الديني جاء في المرتبة الأولى من بين العوامل الثقافية المؤثرة في نجاح العلاقة الزوجية، يليها المستوى التعليمي، حيث أن التعليم يُعزز من وعي الشباب وقدرتهم على التواصل والتفاهم مع الطرف الآخر، وكذلك فإن دور الأسرة في توجيهه يُعد مؤثراً، خصوصاً في المراحل الأولى من الزواج، لما يوفره من دعم وخبرة، أما التأثير الإعلامي، فيُساهم في تشكيل المفاهيم والصور الذهنية الصحيحة عن العلاقات الزوجية.

٣- الأبعاد الاجتماعية للمبادرة ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الأسري:-

-أشارت نتائج البحث أن الأسرة العربية بدأت في الانتقال من نمط تقليدي سلطوي إلى نمط أكثر تفاعلاً وتواصلاً، ويُعتبر التماسك الاجتماعي للأسرة هو جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي لها والذي تسعى مبادرة "مودة" إلى دعمه لضمان استدامة العلاقات الأسرية.

-أوضحت نتائج البحث أن التعليم والثقافة يُسهمان بشكل فعّال في تعزيز الأمن الأسري، وذلك من خلال دعم عدد من الأبعاد المهمة التي تُعزز من استقرار الأسرة وتماسكها، فقد أظهرت النتائج أن أكثر الأدوار أهمية تمثلت في تعزيز الرغبة في حياة زوجية ناجحة، مما يعكس أن هناك وعياً واضحاً بدور التعليم في الإعداد النفسي والمعرفي للحياة الأسرية، كما برزت أهمية تنمية مهارات التواصل بين الأزواج لتقليل النزاعات وهو ما يدل على الدور الحيوي للثقافة في تحسين جودة التفاهم والتفاعل داخل الأسرة، فالتعليم يُساهم في غرس قيم الانتماء والاحترام لدى الأبناء .

-أكدت نتائج البحث أن دور المرأة في تحقيق الأمن الأسري يتجسد بشكل رئيس في قيامها بعملية التربية و تعليم الأبناء القيم والمبادئ، وإدارة شؤون المنزل، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، مما يدل على تمكين المرأة وتعزيز دورها في الأسرة مما يسهم دعم الأسرة واستقرارها.

-أوضحت نتائج البحث أن هناك توجه كبيراً لهؤلاء الشباب نحو تبني أنماط أكثر مسؤولية في إدارة حياتهم المالية، وهذا التوجه يدعمه ظهور هذه المبادرات

مثل "مودة" التي تعمل على رفع كفاءة الأسر في التعامل مع ضغوط الحياة المادية، وهذا ما أكدت عليه عينة البحث على أنهم يُدركون أن التحديات الاقتصادية لا تُحل فقط من خلال الدعم المالي الخارجي، بل من خلال تنمية مهاراتهم نحو التخطيط الذاتي والإدارة الحكيمة للموارد المالية، وهو ما تؤكدُه مبادرة "مودة" في برامجها .

-أشارت نتائج البحث أن هناك تحوُّلاً ثقافيًّا في المجتمع نحو تبني نماذج أكثر حداثة في بناء الأسرة من خلال زيادة وعي الأزواج الجُدد بأهمية العدالة في توزيع الأدوار، وهذه الخطوة مهمة جدًا نحو تعزيز المساواة الحقيقية داخل الأسرة، وبالتالي تساعد على تحقيق الأمن الأسري، ومن هذه المفاهيم التي تحاول مبادرة مودة غرسها في نفوس هؤلاء الشباب هي الشراكة، والمساواة، وإتخاذ القرار المشترك، كُُل هذه المفاهيم باتت تحظى بقبول كبير داخل الأسرة، وسعت إلى تغيير المفهوم التقليدي للعلاقة الزوجية من السيطرة والتبعية إلى التكافؤ والتفاهم والمساواة.

-أوضحت النتائج أن نجاح مبادرة مودة لا يُقاس فقط بجودة المحتوى، بل بمدى تفاعل الناس مع هذه المحتوى وسهولة تطبيقه داخل حياتهم الزوجية مثل اكتساب هؤلاء الأزواج آلية حل مشكلاتهم داخل منازلهم وعدم انتظار أي تدخلات خارجية لحل هذه المشاكل وهذا يعكس زيادة وعيهم بمواجهة أي تحديات، وهو ما يُعتبر تطورًا ملحوظًا في الثقافة الأسرية، التي تدعمه مبادرة "مودة" في برامجها بشكل مستمر.

-أشارت نتائج البحث أن المجتمعات الحديثة تعاني من فجوة بين التقدم التكنولوجي والتماسك الأسري، حيث لم يُواكب التغيير الثقافي داخل الأسر ببرامج حماية وتوعية كافية. وهذا يدعو إلى تعزيز الجهود المؤسسية والتشريعية لدعم الأسرة وضبط تأثير المتغيرات الحديثة على استقرارها.

٤- دور الدولة في تحقيق الأمن الأسري وفقاً لمبادرة مودة:-

-أكدت نتائج البحث أن الدولة لعبت دوراً واضحاً في تحقيق الأمن الأسري عبر مبادرة مودة مثل "تنظيم حملات توعية مستمرة"، لأهمية التوعية المنتظمة في تعزيز الأمن الأسري، وأن إسهامات الدولة في نشر الوعي حول القيم الأسرية الصحيحة عبر برامج مبادرة مودة تمثلت في "إدماج المبادرة في البرامج التعليمية بالجامعات"، يليها "تنظيم ندوات وورش عمل مجانية"، كل هذا يدل على أن الجهود التعليمية والتنشيطية تُمثل الركيزة الأساسية لنشر الوعي الأسري.

-أوضحت نتائج البحث أن من أهم الجوانب القانونية التي تعهدت بها الدولة لتحقيقها عبر مبادرة مودة هو سن قوانين تحمي حقوق الزوجين ، مع "تشديد العقوبات على العنف الأسري لضمان حماية الافراد ، و"تطوير تشريعات تُواكب التغيرات الاجتماعية"، وهذا يدل على أن هناك تركيزاً قوياً من الدولة على الجوانب التشريعية والقانونية لضمان حماية الأسرة ودعم استقرارها، وخاصة ضمان الحقوق القانونية للزوجة وحماية حقوقها.

-أبرزت نتائج البحث أن أوجه دعم الدولة للمُقبلين على الزواج وفقاً لمبادرة مودة تمثلت في "تقديم برامج توعية تربوية مسبقة"، يليها "تقديم دورات تأهيلية قبل الزواج"، وهذا يُشير إلى أن الدولة تولي أهمية كبيرة لنشر الوعي والمعرفة للمُقبلين على الزواج من أجل بناء أسر مستقرة مما يعود بالنفع على استقرار الأسر وعلى استقرار المجتمع وتنميته.

-أبرزت نتائج البحث أن "توفير برامج تدريبية مكثفة" وإعداد دليل تدريبي متكامل " يُسهان في تأسيس قاعدة معرفية مشتركة بين جميع المُدرِّبين والمُنَفَّذين لها، مما يُعزز الإحساس بالانتماء إلى شبكة رقمية موحدة ومتراصة، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الأساسية لرأس المال الاجتماعي.

-أوضح المُدرِّبون أن الدولة تتحمل المسؤولية الكاملة للمبادرة الرئاسية "مودة"، حيث تتحمل كافة الدعم من قبل الجهات المعنية مثل وزارة

التضامن الاجتماعي ووزارة التعليم العالي، حيث لعبوا دورًا كبيرًا في دعم المبادرة وتطبيقها على الوجه المطلوب بهدف تنفيذ برامجها التوعوية التي تؤدي إلى تعزيز الوعي الأسري بين هؤلاء الشباب، بالإضافة لدعم بيت العائلة المصري حيث ساهم ماليًا في تنفيذ المبادرة.

- اتفق المدربون على أن هناك شراكات بين القطاع الحكومي والمؤسسات المجتمعية سعيًا لنجاح برامج المبادرة حيث تهتم الدولة بكل قطاعاتها الحكومية والخاصة على الوصول للهدف التي أنشأت من أجله المبادرة وهو تقليل نسب الطلاق في المجتمع المصري ورفهه بصفة خاصة.

- أشار المدربون إلى أن تفاعل صناع القرار مع نتائج وتوصيات المبادرة كان ملحوظًا، من أجل توسيع المبادرة بشكل تدريجي،، بالإضافة لتوفير كافة السبل من أجل توسيع نطاقها في الجامعات وفي المناطق الريفية.

٥-المعوقات التي تواجه المُدرِّبين والمُدْرِبين في تنفيذ المبادرة:-

-أبرزت نتائج البحث أن التحديات التي واجهت المبادرة في الجانب الديني هو ضعف تفعيل دور المؤسسات الدينية وتعزيز الوعي القيمي لمواجهة ضعف الالتزام الديني داخل الأسرة، فغياب البعد الديني داخل الأسرة يُمثل أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تزايد المشكلات الأسرية والاجتماعية داخل الأسرة، ويزيد من نسب الطلاق داخل المجتمع.

-أكدت نتائج البحث أن هناك فجوة معرفية واضحة لدى الشباب فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الزوجية من منظور ديني، ما يؤثر سلبيًا على فهمهم لأدوارهم الأسرية، لذا يجب إدراج البعد الديني ضمن البرامج التأهيلية لبرامج المبادرة لما له من دور فعّال في تعزيز الفهم الواعي للعلاقات الزوجية.

-أكدت نتائج البحث أن التحديات الاجتماعية التي تؤثر على تحقيق الأمن الأسري وفقًا لمبادرة مودة تمثلت في تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على هؤلاء الشباب، بالإضافة إلى قلة البرامج التوعوية حول الحياة الزوجية، نصف إلى ذلك ضغوط العمل وعدم التوازن بين الحياة المهنية والأسرية لهؤلاء

الشباب مع إرتفاع تكاليف المعيشة، مع تغير بعض القيم والتقاليد الأسرية، وأخيرًا التدخل العائلي في شؤون الأزواج الجدد، و ضعف الثقافة القانونية حول الحقوق والواجبات الزوجية داخل الأسرة.

-أكدت نتائج البحث أن التحديات التي تواجه الدولة في تنفيذ المبادرة، وقد تمثلت في محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التأهيل قبل الزواج، وتفاوت العادات والتقاليد بين المناطق، مع نقص عدد المُدرِّبين والمُؤهلين لنقل محتوى المبادرة، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى المناطق الريفية مع مقاومتهم للتغيير في المفاهيم التقليدية، وأخيرًا صعوبة قياس التأثير الفعلي للمبادرة.

-أكد المُدرِّبون أن من أبرز التحديات التي تواجه المبادرة هو تنفيذها في المناطق الريفية، حيث اشاروا على أن هناك مجموعة من التحديات في هذه المناطق الطابع الثقافي والعادات والتقاليد في المناطق الريفية، خصوصًا فيما يتعلق بالزواج، مع قلة الإمكانيات والموارد المتاحة في تنفيذ هذه البرامج داخل المناطق الريفية، ومن هنا استطاعت الدولة أن تُقدم هذا الدعم لهؤلاء الشباب المقيمين في الريف من خلال حضورهم لهذه البرامج بالجامعة.

-أما بالنسبة لتحديات المختلفة التي تواجه المُدرِّبين في تنفيذ هذه البرامج بالجامعة فقد تمثلت ضغط الجداول الدراسية مع كثافة المقررات الدراسية مما جعل من الصعب حضور هؤلاء الشباب للبرامج التدريبية كاملة .

٦- الخطة المستقبلية لمبادرة مودة:-أكدت نتائج البحث على أن استدامة برامج المبادرة يتطلب تنوعًا في مصادر الدعم وتعاونًا بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وأوضحت النتائج مدى وعي المشاركين بأهمية التمويل، والعمل التطوعي، واستخدام التكنولوجيا، وهذا عزز من فرص استمرار برامج المبادرة ونجاحها في المستقبل.

-أوضحت نتائج البحث مدى وعي الفئة المستهدفة بأهمية التحول الرقمي، حيث أظهرت النتائج توجههم نحو إنشاء تطبيق إلكتروني لمبادرة "مودة" إدراكًا واضحًا لدور التكنولوجيا في تعزيز فعالية المبادرات، ويُعد هذا التوجه مؤشرًا

على أن توظيف الأدوات الرقمية لم يعد خيارًا تكميليًا، بل خطوة ضرورية لضمان الاستمرارية وتوسيع نطاق الوصول للمحتوى التوعوي.

-أبرزت نتائج البحث أن هناك إدراكًا واضحًا لدى الفئة المستهدفة بأهمية استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز التفاعل مع المبادرات المجتمعية، من خلال الاهتمام بتصميم محتوى جذاب، وتنظيم فعاليات تفاعلية، وإشراك المؤثرين، بما يتماشى مع مبادئ نظرية التنمية المستدامة، ورأس المال الاجتماعي، ويعكس هذا التوجه فهمًا لأهمية الدمج بين التكنولوجيا، وبناء العلاقات المجتمعية، وتقديم حوافز مناسبة لضمان فاعلية واستمرارية هذه المبادرات.

-أوضحت نتائج البحث وعي الفئة المستهدفة بالدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه المجتمع في دعم الاستقرار الأسري، حيث أبدى المشاركون تأييدهم للبرامج التدريبية التي تُعزز مهارات التواصل بين الأزواج، مع نشر ثقافة الحوار داخل الأسرة، كما أظهروا اهتمامًا بالإرشاد الأسري الموجه للمقبلين على الزواج.

تاسعًا: توصيات البحث:-

في ضوء النتائج الذي توصل إليها البحث الحالي، والدراسات السابقة ذات الصلة، برزت الحاجة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تُعزز دور مبادرة مودة في تحقيق الأمن الأسري، ومن هذه التوصيات المقترحة التالي:-

-تفعيل برامج التوعية الزوجية مثل "مودة" في جميع الجامعات والمعاهد العليا.

-إدراج التنقيف الأسري ضمن المناهج التعليمية للمرحلة الجامعية .
-توفير الدعم المؤسسي والمالي المستدام للمبادرات المجتمعية .
-إنشاء شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية لتوسيع نطاق هذه المبادرات .

-تفعيل برامج التنقيف الزوجي في الريف لضمان عدالة الوصول .

- دمج المهارات الحياتية ضمن البرامج التدريبية للمُقبلين على الزواج .
- إطلاق حملات توعوية رقمية حول مفاهيم الأمن الأسري وقيم التفاهم .
- العمل على تصحيح التصورات الخاطئة لدى الشباب حول الزواج من خلال محتوى علمي وواقعي .
- توسيع دائرة المستفيدين من برامج "مودة" لتشمل الخريجين غير الملحقين بالجامعات .
- تشجيع البحوث المقارنة بين نتائج المبادرات في المجتمعات الريفية والحضرية .
- تعزيز المحتوى القيمي والأسري في البرامج الإعلامية الموجهة للشباب .
- إطلاق برامج متابعة لما بعد الزواج ضمن المبادرات لضمان الاستمرارية والتقييم .
- توجيه برامج إرشادية خاصة لمواجهة ظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً، مع مشاركة المرأة في تصميمها .

المراجع

١. أحمد، تامر سعيد. (٢٠٢١): دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ج٢، مج٣١، ع٤٤.
٢. أحمد، رعدة & الكردي، أسماء (٢٠٢٢): النسق القيمي للشباب الجامعي وانعكاسه على أبعاد الثقافة الأسرية لديهم في ضوء تطبيق المبادرة القومية مودة، مجلة الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، مج ٣٢، ع٤٤.
٣. أحمد، محمود أحمد خليفة (٢٠٢٤): دور برنامج مودة في تدعيم التخطيط الأسري للشباب المقبلين علي الزواج، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ٢٦(٢).
٤. البخشونجي، هند عزت ربيع عبد الحميد (٢٠٢٤): دور المبادرات المجتمعية في غرس قيم المواطنة لدى النشء، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان، ٥ (٤).
٥. بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان - بيروت.
٦. الجوهري، محمد (٢٠١٠): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
٧. الحبشي، وائل علي (٢٠٢٠): أثر دورات المقبلين على الزواج في رفع مستوى الاستقرار الأسري للأسر الناشئة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ٤(١٤).
٨. حسن، دينا مفيد على (٢٠١٩): المبادرات المجتمعية وتمكين المرأة لريادة الأعمال في المشروعات الصناعية الصغيرة، مجلة البحث العلمي في الآداب، ٢٠(٧).
٩. الحسني، عزيز أحمد صالح (٢٠١٦): الأمن الأسري المفاهيم - المقومات - المعوقات (دراسة ميدانية في مدينة صنعاء)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣(١٢).
١٠. خفاجي، محمد حسن إبراهيم (٢٠٢٤): فاعلية المبادرة الرئاسية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ١٦(١).

١١. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (٢٠١٢): الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة، المؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
١٢. الرفاعي، عبد الكريم عبد الله سليمان & الشوحة، ليما محمد أحمد (٢٠٢٠): الأمن الأسري من منظور تربوي إسلامي (مفهومه، مقوماته وتحدياته)، مجلة سناد للبحوث والدراسات التربوية والأسرية، ع ١.
١٣. زكريا وآخرون، خالد (٢٠٢٣): التنمية المستدامة، أكاديمية العلاقات الدولية، دبلوم العلوم السياسية، قسم السياحة المستدامة.
١٤. الزهراني، ناصر بن عوض (٢٠٢٢): الوظيفة الاجتماعية للدين في دعم التماسك الاجتماعي - الإسلام أنموذجاً: مقارنة سوسولوجية من خلال النظرية البنائية الوظيفية، مجلة الخدمة الاجتماعية، ٧١(٢).
١٥. سلامة، سهام حسن محمد & الشمراني، بدرية سفر (٢٠٢٤): أثر البرامج الإرشادية المقدمة للمقبلين على الزواج في تحقيق الاستقرار الأسري (دراسة مطبقة على المتزوجين الحاصلين على البرامج الإرشادية في مدينة جدة).
١٦. الصديقي، سحر بنت عبد الرحمن إبراهيم مفتي & السالوس، منى بنت علي أحمد (٢٠١٣): دراسة لتقييم مدى فاعلية البرامج التثقيفية والتطويرية التي تقدمها جمعية أسرتي للمقبلين والمقبلات على الزواج بمنطقة المدينة المنورة، مجلة بحوث التربية النوعية، ٢٠١٣ (٣٠).
١٧. صفوت، دينا محمد (٢٠٢١): دور الأسرة في تشكيل قيم رأس المال الاجتماعي في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، (٨١).
١٨. الضبع، عبد الرؤوف (٢٠٠٨): علم الاجتماع العائلي الأسرة العربية في عالم متغير، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٩. عبد الجواد، فرج أحمد (٢٠٢٤): فاعلية مبادرة "مودة" في تنمية وعي الشباب الجامعي لتحقيق تماسك الأسرة المصرية، رسالة ماجستير، قسم تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٢٠. عبد الحميد، أنجي محمد (٢٠١٠): دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "سلسلة أبحاث ودراسات"، ع ١٤.

٢١. عبد الرحيم، نبيلة محمد لطفى (٢٠٢٣): عرض تحليلي للمبادرات الرئاسية باستخدام نماذج الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تحقيق جودة الحياة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٣٢(١).
٢٢. عبد العزيز، إيمان محمود محمد عبد العزيز. (٢٠٢٤). واقع التسويق الاجتماعي لبرامج المبادرات المجتمعية بالمناطق العشوائية دراسة مطبقه علي الجمعيات الاهلية بمحافظة القاهرة. دراسات في الخدمة الاجتماعية، ٦٧(١).
٢٣. عبد الغني، إيمان أحمد عبد الكريم(٢٠٢٤): معوقات الأمن الأسري وأثره على الزوجة، مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج، ع ٧٠، ج ٧٠.
٢٤. عبد الغني، محمد فتحي (٢٠٢٠): تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، ٥٠(٢) .
٢٥. عبد الكريم، إيمان أحمد (٢٠٢٤): معوقات الأمن الأسري وأثره على الزوجة، مجلة كلية الآداب، ٧٠(٧٠)،
٢٦. العبيد، أحمد ضرار الماحي العبيد(٢٠٠٨): نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، جامعة الجزيرة، دار النشر مركز التنوير .
٢٧. عقر، إمي محمد سعد الدين محمد (٢٠٢٣): فاعلية البرامج التأهيلية للشباب المقبلين علي الزواج لبناء الاسرة المصرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، ٦٣(٧).
٢٨. العيسوي، حمادة السيد رمضان (٢٠٢٣): دور مهنة الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة في دعم وتنفيذ المبادرة الرئاسية "مودة" للحفاظ على كيان الأسرة المصرية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الشرقية.
٢٩. فهمي جميعي، ريهان (٢٠٢٤): اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في المبادرات المجتمعية دراسة مطبقة بمحافظة الإسكندرية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٣٥(٢).

٣٠. الكيلاني، رشاد صالح (٢٠١٢): الأمن الاجتماعي: مفهومه، تأصيله الشرعي، وصلته بالمقاصد الشرعية، المؤتمر الدولي للأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت- كلية الشريعة، بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية لمعرفي، السودان، ع٥.

٣١. الكيلاني، رشاد صالح رشاد (٢٠١٢): الأمن الاجتماعي: مفهومه، تأصيله الشرعي، وصلته بالمقاصد الشرعية، المؤتمر الدولي للأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت- كلية الشريعة، بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية.

٣٢. محمد، عباس علي (٢٠٠٧): الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق، سلسلة إيلاف معات لعلوم النفس والشخصية، قسم علوم سياسية وإستراتيجية.

٣٣. محمد، عصام بدرى أحمد (٢٠٢٠): التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى الشباب الجامعي بالمبادرات المجتمعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٥٠(٢).

٣٤. محمد، فرادي (٢٠١٨): مأخذ النظرية البنائية الوظيفية والنظرية الإسلامية البديلة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، ١٢(٣).

٣٥. محمد، هبة حاكم كامل (٢٠٢٢): اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة في المبادرات التنموية، دراسات في الخدمة الاجتماعية، ٦٠(٢).

٣٦. مراد، أيات وافى على وآخرون (٢٠٢٤): فاعليه النموذج المعرفي السلوكي لتنمية وعى الشباب الجامعي بالآثار الاجتماعية المترتبة علي الانحراف الفكري من منظور الممارسة العامة، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، ٧(٣).

٣٧. نور الدين محمد، هبه & إبراهيم، سارة عيسى: (٢٠٢٤): اثر مبادرة مودة على تغيير التصورات الخاطئة حول الزواج لدى الشباب الجامعي (دراسة حالة على طلاب كلية الزراعة جامعة عين شمس)، مجلة الاسكندرية للتبادل الاجتماعي، ٤٥(٢).

٣٨. النوري، سلطان بن خلف (٢٠١٩): اتجاهات الشباب المقبلين على الزواج نحو الحياة الأسرية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة التربية (الأزهر) للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، ٣٤(٢).

٣٩. الهَاجِرِين، شافي سفر وآخرون (٢٠٢٤): برنامج تأهيل المقبلين على الزواج في دولة قطر: مركز الاستشارات العائلية (وفاق) أنموذجاً، مجلة معهد الدوحة الدولي للأسرة، ٢(٤).

٤٠. هلال، رقية محمد أحمد (٢٠٢٣): دور مبادرة مودة في تنمية وعي المتزوجات حديثاً لمواجهة الخلافات الزوجية: دراسة ميدانية على عينة من الطالبات المتزوجات بمعهد الدلتا العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، ٧(٥٠).

41-Almalki, S. A. (2025). Marital Relationship Education in Saudi Arabia: Reflections on a Pilot Program for Women. The Family Journal, 10664807241308904.

42-uilia Storberg (2002) :the Evolution of capital theory A critique of a theory of social capital and implication for HRD.

43-Tavakolizadeh, J., Nejatian, M., & Soori, A. (2015): The effectiveness of communication skills training on marital conflicts and its different aspects in women Procedia-Social and Behavioral Sciences,

44-Wiliam Benoit(2014): Public Relations Barack Obama,s Image Repair on Health Care, GOV, Public Relations Review, vol 40,Issue 5.

Abstract

The research problem was represented in an attempt to identify the social dimensions of the Mawaddah initiative and the extent of its impact on achieving family security in the Egyptian countryside, due to the increasing divorce rates in the rural community during the past years. The research aimed to monitor the role of the initiative in raising awareness of these young people and educating them in the religious, cultural and social dimensions to create a stable family life by providing marital counseling and developing their skills in family life. The research also attempted to monitor the role of the state in supporting the Mawaddah initiative, while revealing the obstacles facing trainers and trainees in implementing the initiative in the required manner, and finally trying to reveal the future plan for this initiative. The research relied on several methods, including a social sample survey, in which the questionnaire was applied to these young people who were about to get married and newly married. The sample consisted of (596) male and female students in the theoretical and practical faculties of Fayoum University and residing in the villages of the governorate. The research also relied on the open in-depth interview method, and this method was applied to the trainers in charge of these training programs, and their number was (10) individuals from Fayoum University professors.

The research yielded several results, the most important of which was that the Mawaddah Initiative significantly contributed to increasing youth awareness and educating them about the religious, cultural, and social foundations of married life. This enabled these youth to acquire numerous skills and knowledge that qualified them to build successful family lives. The research also highlighted the state's clear role in implementing the Mawaddah Initiative, given the cooperation of all its institutions in implementing it as required. The initiative faced several obstacles, the most significant of which was students' preoccupation with academic schedules and the density of academic courses, which prevented these youth from fully attending these training programs. The research yielded several future plans for this initiative, the most important of which was expanding its scope within rural communities, increasing financial support, activating the initiative's electronic platforms, and increasing its awareness campaigns via social media.

Keywords:-

Presidential Initiatives - Mawaddah Initiative - Family Security - Youth about to Get Married - Newlyweds